Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 1- March 2026 المجلد ١٦- العدد ١ – اذار ٢٠٢٦

The Digital Economy and Its Impact on International Economic Relations: A Comparative Study between China and Malaysia

[1] Mr. Basma Muhammad Nazir Ahmad Al-Obaidi
[1] University of Mosul - College of Political Science
1: Email: bsmam2022@uomosul.edu.iq
2: Email:

Abstract:

metaphysical The digital economy is one of the economic policies adopted by countries to enhance their international economic development and strengthen their international relations. It emerged with the development of information and communications technology in the 1990s, which contributes to increasing the economic efficiency of the country, which contributes to enhancing economic development on the one hand, and developing the country's foreign relations on the other, especially in light of international changes and the emergence of the phenomenon of globalization and the growing use of the Internet for a digital revolution that worked to increase interconnectedness in international relations and contributed to creating tangible effects in several fields, including trade, agriculture and industry.

In this context, China and Malaysia are among the most prominent countries that have embraced the digital economy as a tool to enhance their economic standing and attract foreign investment. Their strategies for technological transformation and digital services have contributed to strengthening their economic relations and improving their position in global supply chains.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.164340.1561
Submitted: 2/8/2025
Accepted: 8/9/2025
Published: 1/03/2026
Keywords:
Digital Economy
International Economic Relations
China
Malaysia.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاقتصاد الرقمي وتأثيره على العلاقات الاقتصادية الدولية: دراسة مقارنة بين الصين وماليزيا

[١] م. بسمة محمد نظير احمد العبيدي
[١] جامعة الموصل- كلية العلوم السياسية

الملخص:

يمثل الاقتصاد الرقمي إحدى السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدول في تعزيز تنميتها الاقتصادية الدولية وتعزيز علاقاتها الدولية ، وظهر مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التسعينيات من القرن العشرين والذي يسهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية للدولة والذي يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية من ناحية وتطوير علاقات الدولة الخارجية لاسيما في ظل المتغيرات الدولية وبروز ظاهرة العولمة وتنامي استخدام الانترنت لثورة رقمية عملت على زيادة الترابط في العلاقات الدولية واسهمت في احداث اثار ملموسة في مجالات عدة منها التجارة والزراعة والصناعة .

وفي هذا السياق تعتبر الصين وماليزيا من ابرز الدول التي تبنت الاقتصاد الرقمي كأداة لتعزيز مكانتها الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية فقد ساهمت استراتيجيتها في التحول التكنولوجي والخدمات الرقمية تعزيز علاقاتها الاقتصادية وتحسين موقعها في سلاسل التوريد العالمية .

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الرقمي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الصين ، ماليزيا.

المقدمة

يعد الاقتصاد الرقمي أحد نتاجات العولمة (عولمة الاقتصاد) ويمثل في مفهومه الاقتصاد الالكتروني أو اقتصاد الارقام ؛ ويسهم في تطوير عملية التسويق عبر الانترنت كونه يحدث عملية تفاعل تكنولوجي معلوماتي واتصالاتي من جهة ، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة اخرى.

وأحدث التقدم العلمي والتكنلوجي ثورة في مجال الاقتصاد العالمي وبروز أنماط جديدة في حياة الدول لاسيما في المجال الاقتصادي ؛وبالتالي بروز الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية كوسيلة تعبر عن مستقبل العلاقات الدولية واحداث تغيير في الاقتصاد العالمي، وتوسيع حجم المعاملات الاقتصادية بين الدول ليكون العالم سوق الكترونية تنافسية مفتوحة أمام الدول لتعزيز علاقاتها وتنمية اقتصاداتها.

ومع صعود الاقتصاد الرقمي كقوة دافعة رئيسية للنمو والابتكار لم يعد مجرد قطاع فرعي بل اضحى يشكل البنية التحتية الأساسية التي تعيد تشكيل كافة القطاعات الاقتصادية من التجارة والصناعة الى الخدمات المالية والتعليم وفي ظل هذه التحولات برزت أهمية دراسة الاقتصاد الرقمي في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية لاسيما بين الدول التي حققت قفزات نوعية في هذا المجال مثل الصين وماليزيا.

أولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في تسليط الضوء في التعرف على الاقتصاد الجديد المعروف بالاقتصاد الرقمي الذي يرتكز على التكنولوجيا والتطور المعلوماتي ودوره في تقدم المجتمعات من ناحية، وعلى العلاقة بين اعتماد تفعيل الاقتصاد الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية وتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال التجارة الالكترونية من ناحية اخرى، وتعتبر كل من الصين وماليزيا من ابرز الدول التي نجحت في توظيف الاقتصاد الرقمي لتعزيز مكانتها الاقتصادية على الساحة الدولية .

ثانياً: هدف البحث

يهدف البحث تحقيق ما يأتي:

١- تحليل مفهوم الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز العلاقات الدولية.
٢- تحليل السياسات الرقمية لكل من الصين وماليزيا.
٣- مقارنة التجربتين الصينية والماليزية في التحول الرقمي وتوظيفه في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية.
٤- كيف وظفت كل من الصين وماليزيا الاقتصاد الرقمي في تطوير علاقاتها الاقتصادية الدولية.

ثالثاً: مشكلة البحث وتساؤلاته

على الرغم من التطور الكبير الذي يشهده الاقتصاد الرقمي على مستوى العالم لاتزال هناك فجوات في فهم كيفية توظيف هذا الانموذج الاقتصادي لتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية لاسيما بين الدول التي حققت نجاحات ملحوظة في هذا المجال مثل الصين وماليزيا فبرزت الحاجة لإجراء المقارنة لتجارب هذه الدول لفهم العوامل التي ساهمت في نجاحها، وكيف يمكن للاقتصاد الرقمي ان يكون أداة فعالة لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، ومن خلال هذه المشكلة برزت مجموعة تساؤلات:

١- ما هو مفهوم الاقتصاد الرقمي وماهي ابرز مكوناته وعناصره؟
٢- ما هو دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية؟
٣- كيف استطاعت الصين وماليزيا توظيف الاقتصاد الرقمي لتعزيز مكانتهما الدولية؟
٤- ماهي العوامل التي ساهمت في نجاح الصين وماليزيا في تبني الاقتصاد الرقمي؟
٥- ما أوجه التشابه والاختلاف بين تجربة الصين وماليزيا في مجال الاقتصاد الرقمي؟

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها : ان نجاح تطبيق الاقتصاد الرقمي يتطلب توفر بنية تحتية تكنولوجية قوية وحديثة، وان تبني سياسات سليمة للاقتصاد الرقمي سيؤدي لتحقيق اثار ايجابية على العلاقات الدولية وتجاوز سلبياته .

خامساً: منهج البحث

بغية الاحاطة بموضع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم البحث بوصف الاقتصاد الرقمي بالاعتماد على تجارب مختلفة وعلاقتها بتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحليل مدى نجاح التجارب في تحقيق أهدافها، مع الاعتماد على المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الصينية والماليزية عبر تحديد الأهداف العامة من تطبيق الاقتصاد الرقمي للتجربتين، ومن ثم الأهداف الفرعية عبر تحليل السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها كل دولة، ومقارنة النتائج الاقتصادية لتبني الاقتصاد الرقمي وتحديد العوامل التي ساهمت في نجاح كل تجربة.

سادساً: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي تضمنت أهم الاستنتاجات وتم التطرق في **المبحث الاول** الى الاطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي من حيث التعريف والاهمية وآليات تطبيقه، بينما تطرق **المبحث الثاني** الى تجارب دولية في تطبيقات الاقتصاد الرقمي، اما **المبحث الثالث** فخصص لدراسة التجربتين الصينية والماليزية ومن ثم اجراء مقارنة بين التجربتين بناءً على المعايير المحدد ليتم استخلاص النتائج من هذه المقارنة عبر ربطها بمدى دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية.

I. المبحث الأول

الاطار المفاهيمي والنظري للاقتصاد الرقمي

تعددت التسميات التي أُطلقت على الثورة الاقتصادية الجديدة الرقمية كالاقتصاد الرقمي واقتصاد المعلومات ، واقتصاد المعرفة، واقتصاد الانترنت [(١)].

ومثل الاقتصاد الرقمي أحد أدوات الثورة التكنولوجية للمعلومات والاتصالات، ويعتبر سبباً رئيسياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويختلف الاقتصاد الرقمي عن الاقتصاد التقليدي بعدة نقاط أهمها[(٢)]:

١-يعتمد الاقتصاد التقليدي على الاستثمار في راس المال المادي في حين يعتمد الاقتصاد الرقمي على الاستثمار في رأس المال المعرفي .

٢-يعتمد في تطبيقه على التقنيات الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات، والابداع الفكري على عكس الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على استغلال الموارد المتاحة.

---

(١) "نحو افاق جديدة للتعاون الاقتصادي والمالي العربي" ، *مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان: مؤتمر بيروت*،العدد ٢٣٩، (٢٠٠٠): ص ٢٩-٣٠.

(٢) فاتن عبد الاول منشي ، *الاقتصاد المعرفي : رؤية للاستدامة بالوطن العربي* ، ط١(الجيزة :مركز الخبرات المهنية للادارة،٢٠١٩)، ص ٦٩-٧٠.

٣-يستهدف الاقتصاد الرقمي التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد المهارات المميزة للعمال لإداء أعمال أفضل، بينما يهدف الاقتصاد الرقمي وضع قسمة حقيقية لأجور واستخدام العمالة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب.
٤-استقرار الاسواق في ظل التنافسية في ظل الاقتصاد التقليدي تتحكم بها البيروقراطية السلطوية بينما في الاقتصاد الرقمي هناك ديناميكية للأسواق في ظل منافسة مفتوحة.
٥-يمثل الاقتصاد الرقمي اقتصاد وفرة ، في حين يمثل الاقتصاد التقليدي على اقتصاد الندرة(*).

I.أ. المطلب الاول

مفهوم الاقتصاد الرقمي واهميته

أولا: مفهوم الاقتصاد الرقمي

تعددت المفاهيم التي أوضحت مفهوم الاقتصاد الرقمي مع اختلاف وجهات النظر حول تسمياته وإمكانية تطبيقه فجاء في مفهومه: "ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة ، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة اخرى ، ويسهم في تحقيق السرعة والشفافية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات لاقتصادية والتجارية والمالية داخل دولة ما في فترة ما؛ مما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي واصلاح الآيات الاقتصادية والتجارية والمالية داخل الدولة ، وزيادة اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي ، وزيادة فرص التجارة الدولية وفتح الاسواق العالمية أمام الدولة"(١) .

كما يعرف بأنه: الاقتصاد المرتبط بالمعلوماتية والتكنولوجيا مما يوفر رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الاساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية متجسدة في بنية تحتية رقمية عالمية تسهم في إحداث التطور في مجالات الحياة كافة (٢).

في حين عُرف من منظور آخر بأنه: تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساساً بالمعرفة من جهة ، ومن جهة اخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية تتميز بالحداثة والاهتمام بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية(٣) .

(*) يمثل الاقتصاد بمفهومه التقليدي علم الندرة ويقصد به: ندرة الموارد في مقابل التطور اللامحدود لحاجات الناس ومتطلباتهم ، في حين يمثل الاقتصاد الرقمي اقتصاد وفرة وهو قائم هنا بمفهومه على عدم استهلاك الموارد واستنفاذها في ظل الحاجات البشرية بل تتولد ذاتيا بالاستهلاك عند تقاسمها وتشاركها بين الاشخاص بفضل التكنولوجية الرقمية، اي بمعنى ان التكلفة الحدية لأي نسخة لاحقة على النسخة الاولية تتضاءل لصل الى الصفر مما يخلف وفرة في الانتاج .للمزيد ينظر: ابو بكر الهوش ،*استراتيجيات ادارة المعرفة* ،ط١،(القاهرة : مجموعة النيل العربية ،٢٠١٦) ، ص ٢٤٢.

(١) مرابطي وسام ، "اليات التسويق عن بعد في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي"، (رسالة ماجستير عير منشورة ، جامعة ام البواقي ، ٢٠١٥)، ص ٦٤ .

(٢) بريش عبد القادر ، زيدان محمد ، "دور البنوك في تطوير التجارة الالكترونية" ،*الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح –ورقلة* ،*كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير*، (٢٠٠٤): ص٢.

(٣) كمال منصوري ، عيسى خليفي ،"اندماج البلدان العربية في اقتصاد المعرفة _المقومات والعوائق"، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، *الجزائر: جامعة الشلف* ،العدد ٤٠ ،(٢٠٠٦): ص ٥٣.

والاقتصاد الرقمي يمثل في مفهومه التفاعل والتكامل والتنسيق بين تكنولوجيا المعلومات وتكنلوجيا الاتصالات من جهة ، والاقتصاد القطاعي والوطني والدولي من جهة اخرى وبما يحقق الوصول لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة والقرارات الاقتصادية والتجارية والمالية خلال مدة ما[١] .

ويستنتج مما سبق من خلال ما ورد من مفاهيم إن الاقتصاد الرقمي يمثل التفاعل الناتج عن اعتماد التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تقلل من الاجراءات الروتينية المعتمدة في الاقتصاد التقليدي المستخدمة في قطاعات الصناعة والزراعة والانتاج ؛ مما تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي للدولة وتعالج الخلل في ميزان مدفوعاتها، كما تسهل من عمليات الاستيراد والتصدير والانفتاح على الاسواق الخارجية فتتعزز علاقات الدولة الاقتصادية على الصعيد الدولي.

ثانياً: أهمية تطبيق الاقتصاد الرقمي

تكمن أهمية الاقتصاد الرقمي في كونه يحقق العديد من المزايا على الصعيدين المحلي والدولي عند تطبيقه وكالآتي:

١ـ على الصعيد المحلي

أ- يسهم الاقتصاد الرقمي في نشر مجتمع المعلومات والمعرفة، وإحداث تغيرات استراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي لينسجم مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فخرجات هذا الاقتصاد ليست سلع او منتوجات مادية وانما افكار وعلامات تجارية وخدمات غير ملموسة[٢].

ب- يساعد تطبيق الاقتصاد الرقمي على المستوى الوطني سهولة انتشار المعلومات وبناء حكومة الكترونية ، وبنوك الكترونية ، وادارة الكترونية ؛ وهذا سيزيد من قدرة الدولة على تعزيز تنميتها الاقتصادية ، وزيادة دخلها القومي الاجمالي ، ومعالجة الاختلالات في ميزان مدفوعاتها ومن ثم سهولة استخدام البرمجيات في إدارة النشاطات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي[٣] .

ت- سمح الاقتصاد الرقمي بظهور وظائف جديدة لم تكن سائدة في المجتمعات الاقتصادية الاخرى لاسيما مع انتشار التكنولوجيا والحواسيب التي اسهمت في الابتكار والجودة وطغيان الخدمات على الصناعات وانجذاب قوة العمل اليها[٤].

ث- يعالج مدى قدرة الدولة على استغلال تقنيات المعلومات والاتصالات كونه يحتوي على الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات للدولة ، ويحسن الجودة ويبسط الاجراءات

(١) تقرورة محمد ، متناوي محمد ، "الاقتصاد الرقمي واشكالية التجارة الالكترونية في الدول العربية"، ورقة عمل، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي https\\www.ratoulrecher.arabblogs.com:

(٢) هاشم الشمري ، ناديا الليثي ، *الاقتصاد المعرفي* ، ط١ ،(عمان : دار الصفاء ،٢٠٠٨)، ص ١٤.

(٣) فريد النجار ،*الاقتصاد الرقمي* ،ط١ ،(مصر : الدار الجامعية ،٢٠٠٧) ،ص ٢٥.

(4)Walter Brenner ,what is digital economy? unicorns ,https\\www.deloitte .com.

للحصول على الخدمات محلياً وعالمياً كونه يساعد الدولة ومؤسساتها على التوسع والانتشار[١].

ج- الغاء المسافات كعائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية، فضلاً عن دوره في زيادة القدرة على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية ومعرفية وغير معرفية جديدة وهو ما سيخلق منتجات أكثر إشباعاً واقناعاً للمستهلك والموزع والمتعامل معه[٢] .

ح- اعتماد التكنولوجيا الرقمية من قبل الشركات الكبرى يسهم في جذب الاستثمارات الاجنبية الى داخل البلد وتحسين مستوى الانتاجية ، ورفع مستوى استخدام التكنولوجيا في انتاج السلع والخدمات وبالتالي قد تزيد من فتح الاسواق المحلية، والتأثير على الانتاجية والبطالة وتطوير القطاع الصناعي الذي يهدف الى تطوير الامكانات التكنولوجيا للدولة وزيادة قدرة لدولة في تحويل شركاتها المحلية من شركات مستوردة للتكنولوجيا الى شركات لها القدرة على الاكتشاف والابتكار وتطوير التكنولوجيا على المستويين المحلي والدولي [٣] .

٢- على الصعيد الدولي

أ- يسهل اعتماد الاقتصاد الرقمي داخل الدولة التحكم بالمعلومات وتوظيفها في خدمة القرارات والسياسات الاقتصادية ، فضلاً عن سهولة انتقال السلع والخدمات والغاء القيود التقليدية في ظل مفهوم الاقتصاد اللاحدودي؛ وهو سيؤدي الى تزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم من خلال زيادة حجم وتنوع التجارة بين الدول في السلع والخدمات، وتدفق رأس المال، والانتشار السريع للتكنولوجيا، مع الاشارة الى أن الاقتصاد الرقمي لا يعتمد فقط على انتقال السلع والخدمات القائمة على الموارد والثروات الطبيعية والمعادن كما هو في ظل الاقتصاد التقليدي بل يسهم في انتقال الافكار والعلامات التجارية خارج نطاق حدود الدولة [٤].

ب- ظهور اسواق الكترونية كون هذا النوع من الاقتصاد لا يعتمد على الاسواق بمفهومها التقليدي المركز على الحدود الجغرافية بل اضحى هناك فضاء الكتروني افتراضي لتسويق المنتجات والخدمات الرقمية والمعرفية.

ت- أضحت التجارة الالكترونية احد روافد الاقتصاد الرقمي والتي تسهم في زيادة حجم التبادلات التجارية وتقلل من نفقات التحويل والتسليم والنقل ، وعملية الطلب على السلع والخدمات التي تقدم عن طريق ادوات التجارة الالكترونية تؤدي الى زيادة اعتماد الانترنت

(1)Shaji George , A Sagayarajan fernaando ,the digital transformation : Key attributes and challenges,the international journal of analytical and experimental model analysis VOL:11,ISSUE3,(UGC Approved Journal Group ,2019),p.315.

(2)Keith Smith ,what is the "knowledge economy" knowledge –intensive industries and distributed- knowledge bases ,oslo ,may 2000,pp.2-5 ,available at :htpps:\\www.ebusinessforum.gr

(٣) المعهد العربي للتخطيط ، "الامكانات التكنولوجيا والنمو الاقتصادي"،العدد ٩٥ ،السنة ٩، (٢٠١٠): ص١١.

(٤) ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، "نحو اقتصاد رقمي منضبط" ،مقال ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https:\\www.aliqtisadalislami.

كواسطة للتسوق مما اسهم في نمو العلاقات التجارية بشكل كبير بين الدول الصناعية الكبرى وتسهيل التجارة الدولية[١].

ث- مواكبة التطورات العالمية والتي أوجدت اقتصاداً بلا حدود زمانياً ومكانياً وهو سيؤدي لتعزيز قوة الدولة على الصعيدين الوطني والدولي وخير مثال على ذلك قوة الدول الاوربية في المجال الاقتصادي والتجارة الدولية عبر الاتحاد الاوربي والذي جعلها دولاً ذات ثقل اقتصادي متجاوز حدود دولها السياسية والجغرافية لتصبح شريكاً فاعلاً في التجارة العالمية ، لاسيما مع انتشار ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتمد على الثورة المعلوماتية والتكنولوجية لتكون سبيلاً في تعزيز التجارة الدولية ليس في مجال السلع والخدمات وإنما في تصدير الافكار والمعرفة والمعلومات والخبرات لتكون اليوم متحكمة في كثير من العمليات التجارية على الصعيد الدولي[٢] .

إن التحول للاقتصاد الرقمي يتطلب رفع نسبة الانفاق على مشاريع البحث العلمي والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي باعتباره أحد أهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي، مع ضرورة إشراك القطاع الخاص الى جانب القطاع العام الانفاق على هذه المشاريع لاسيما المشاريع التي تحتاج فترات لإنجازها من خمس الى عشر سنوات لتحقيق النتائج المرجوة من اعتماد الاقتصاد الرقمي.

I.ب. المطلب الثاني

العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل التحول الرقمي

أحدث التحول الرقمي تحولات كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية بفضل اعتماد التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والانترنت التي غيرت جذرياً ديناميكيات السوق الدولية والتفاعلات الدولية وإتاحة الفرص للشركات الدولية الوصول للأسواق العالمية من خلال التجارة الدولية الالكترونية، وتسويق المنتجات عالمياً مما يوفر فرص جديدة للتوسع التجاري وزيادة الإيرادات، ويمكن تحديد العلاقة بين التحول الرقمي وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال الاتي:

أولاً: تغيير طبيعة العلاقات التجارية الدولية

أسهم التحول الرقمي في التأثير بالعلاقات التجارية والاستثمارية وتحسين كفاءة الإنتاج والتوزيع بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي الذي أضحى وسيلة لتحسين كفاءة الإنتاج والتوزيع وتحسين استراتيجيات الإنتاج والعرض والطلب بشكل أكثر فعالية مع تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة سرعة وفعالية التبادلات التجارية والذي أتاح للشركات بيع السلع والخدمات عبر الانترنت والوصول للأسواق العالمية ، كما أحدثت التجارة الالكترونية تحولاً في

(١) دميثان المجالي ، اسامة عبد المنعم ، *التجارة الالكترونية* ،ط١،(الاردن-عمان: دار وائل للنشر ، ٢٠١٣)، ص ٢٧٠-٢٧٢ .

(٢) فليح حسن خلف ، *اقتصاد المعرفة* ، ط ، (الاردن : عالم الكتب الحديث ، ٢٠٠٧) ، ص ١٩٢ .

عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات، ووفرت للمستهلكين تجربة التسوق السريع والمرن دون التقيد بالحدود الجغرافية[١].

وطبيعة العلاقات التجارية لم تعد تحكمها مجموعة اتفاقيات كما كانت في السابق بل أصبحت تقوم وفق نظام اقتصادي-تجاري دولي، وتميزت العلاقات التجارية في ظل التحول الرقمي إمكانية تحقيق أنماط جديدة من الاستهلاك ذات ابعاد عالمية وزيادة الاستيراد والتصدير ، وتحرير التجارة الدولية والانفتاح على الخارج وتوسيع الأسواق العالمية، وبالتالي برزت التجارة الالكترونية التي شكلت احد ابرز افرازات الاقتصاد الرقمي وتطورت بيئة العمل بإحداث نقلة نوعية في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات والتسويق الالكتروني والحوكمة الالكترونية مما ساعد قيام نموذج الاعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية[٢].

بالمقابل يسهم الاقتصاد الرقمي في تسهيل المبادلات التجارية الدولية مع تطور وسائل الاتصال الالكترونية مما أدى الى الاهتمام بالاقتصاد الرقمي لاسيما ان كثير من الخدمات التي تتم على المستوى الدولي تتم من خلال التجارة الرقمية الالكترونية فتيسرت التجارة عبر الدول بصورة كبيرة لأنها تقدم خدمات الاتصال السريع وبنفقات اقل، وسهلت جوانب متعلقة بإدارة الجمارك على المستوى الدولي وتسهيل عمليات التجارة الدولية وتقدير الرسوم الجمركية الذي اضحى اسهل عن طريق أدوات التجارة الدولية بدلاً من اعتماد الآليات التقليدية التي تحتاج الى الكثير من الوثائق والإدارات وهذا اسهم بالمقابل في تدعيم مراقبة الجمارك وتحديثها وتبسيط إجراءاتها مما دعم عمليات التبادلات التجارية على المستوى الدولي وسرعة الوصول الى الأسواق العالمية والولايات المتحدة تحتل مركز الصدارة في مجال الاقتصاد الرقمي وكان لها اثر إيجابي على الدخل القومي الأمريكي والنمو الاقتصادي عموما وازدهار التجارة الدولية بصفة خاصة[٣].

في الاطار ذاته أضحى الاقتصاد الرقمي أهم وسائل التجارة الدولية في الاقتصادات العالمية لاسيما المتقدمة منها التي تعمد رفع معدلات تجارتها الدولية ومعدلات نموها من خلال التحول الرقمي، وعولمة مشروعاتها التجارية والإنتاجية والبورصات والبنوك مما سهل المدفوعات الدولية المترتبة على الصفقات التجارية باستخدام النقود الالكترونية مقبولة الدفع عالمياً وقلل الاعتماد على المعاملات الورقية وإلغاء الحواجز ؛مما ادى لاختصار

(١) اثير هاني حرز، "الاقتصاد الرقمي والتحولات في العلاقات التجارية الدولية: دراسة تأثيرات التقنيات الحديثة على السياسات التجارية"، *المجلة السياسية الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام*، العدد٦١، (٢٠٢٤): ص٢٦٣.

(٢) خديجة عبيد ، "دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة: دراسة حالة دول جنوب شرق اسيا"،(رسالة ماجستير غير منشورة ،الجزائر: جامعة فرحات عباس لطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،٢٠١٣-٢٠١٤)،ص ٣٣-٣٤ .

(٣) نعيمة يحياوي، "التجارة الالكترونية واثارها على اقتصاديات الاعمال العربية"، *مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة مخبر*، العدد٢، (٢٠١٠): ص٢٢٣.

الوقت في المعاملات الاقتصادية الدولية وخلق سوق عالمية مشتركة مفتوحة امام جميع الدول بغض النظر عن فرق الزمان والمكان [١] .

كما أسهم الاقتصاد الرقمي في تكامل الاقتصادات الوطنية في اقتصاد عالمي واحد مما أدى لزيادة تدفقات السلع ورأس المال عبر الحدود ، وحررت التجارة الدولية من خلال تقليل التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية وبروز اتفاقيات التجارة الحرة لتسريع عمليات التجارة الدولية باستخدام التكنولوجية الحديثة كالتجارة الالكترونية التي تسمح للشركات بالتعامل مباشرة مع المستهلكين في جميع انحاء العالم دون وساطة مما زاد من الكفاءة وقلل التكاليف ، ووسع نطاق التجارة الالكترونية لتصبح جزءً لا يتجزأ من الاقتصاد الرقمي، وحسن من إدارة سلاسل التوريد عبر تقنيات انترنت الأشياء والبيانات الضخمة وتوفير معلومات دقيقة في الوقت الحقيقي عن المخزون والطلب والشحنات وهذا يسهم في تقليل التأخيرات وزيادة الكفاءة في العمليات اللوجستية[٢].

ويتضح من ذلك ان الاقتصاد الرقمي غير طبيعة العلاقات التجارية عبر تسريع وتسهيل المعاملات التجارية وتخفيض تكاليف التشغيل والتبادل التجاري من خلال تسهيل الوصول للأسواق العالمية من خلال التجارة الالكترونية والتسويق الرقمي والخدمات اللوجستية الذكية ، كما اسهم في توسيع التجارة الدولية واستحداث منصات جديدة سمحت ببروز فاعلين جدد، وبناء شبكات تجارية مرنة ومتعددة الاتصالات بدلاً من الاعتماد على علاقات محدودة وهذا بدوره اسهم في تسارع تكامل الأسواق العالمية واضحت الحدود الجغرافية اقل تأثيراً ما زاد من التكامل الاقتصادي العالمي وإعادة تشكيل ميزان القوى التجارية بين الدول.

ثانياً: بروز دور الفواعل من غير الدول في الاقتصاد العالمي

شهد النظام الاقتصادي الدولي تحولاً جذرياً مع صعود فواعل غير تقليدية تلعب ادواراً محورية في ظل التحول الرقمي مما أعاد تعريف موازين القوى الاقتصادية ولم تعد العلاقات الاقتصادية الدولية حكراً على الدول بل أضحت ساحة تنافس بين الفواعل التقليدية وغير التقليدية واعادت الشركات الرقمية كتابة قواعد اللعبة الاقتصادية عبر استخدام العملات المشفرة وخلق تحالفات جديدة وتحدي مفهوم الحدود الوطنية مما يبرز كيف ان التحول الرقمي عزز نموذجاً اقتصادياً متعدد الأقطاب.

فبرز دور الشركات التكنولوجية العابرة للحدود في ظل الثورة التكنولوجية الرقمية التي أسهمت في خلق اقتصادات جديدة واضحت الشركات التكنولوجية العملاقة ذات دور فعال في تغيير معالم الاقتصاد العالمي وتصدرها المشهد الاقتصادي العالمي من خلال ما حققته من أرباح طائلة، وزيادة قيمتها في السوق العالمية الى مستويات تتعدى ميزانية بعض الدول مما غير قواعد السوق العالمية، وبروزها كفاعل مؤثر في العلاقات الاقتصادية الدولية والمنتديات الاقتصادية العالمية مما يعكس الهيمنة الاقتصادية لهذا الشركات لاسيما مع قدرتها في التحكم

(١) زينب هادي نعمة،" تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة (١٩٩٩-٢٠١٣) مع الإشارة للعراق"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٥)،ص ص ٣٩-٤٠.

(٢) اثير هاني حرز ،الاقتصاد الرقمي والتحولات في العلاقات التجارية الدولية :دراسة تأثيرات التقنيات الحديثة على السياسات التجارية، مصدر سبق ذكره،ص٢٥٩.

بقاعدة بيانات عملاقة وتتبع حركتها وتخزينها ونقلها ومن ثم توظيفها لتحقيق أرباح طائلة وعمليات التسويق المختلفة وهو ما جعلها تسيطر على السوق العالمية كما هو الحال مع شركتي جوجل وفيسبوك التي أضحت مسيطرة على الإعلانات الرقمية وتسويق المنتجات بكفاءة عالية، فضلاً عن قيام بعض الدول ومنها الولايات المتحدة والصين واوربا اجتذاب الشركات التكنولوجية لما لها من دور فعال في فتح الافاق على الاقتصاد العالمي وجذب استثمارات الشركات التكنولوجية وتحقيق الهيمنة الاقتصادية(١) .

في الاطار ذاته أعادت المنصات الرقمية والمجتمعات الافتراضية صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية اذ عُدت محركاً للاقتصاد الدولي وأساساً في التحول الرقمي في ظل انتشار الأسواق متعددة الجوانب القائمة على المنصات مثل (امازون، وايباي، علي بابا، وايتسي، سيلزفورس، اوبر) التي سهلت التفاعلات وتبادل السلع والخدمات لتحدث ثورة في كيفية انشاء القيمة الاقتصادية وتوزيعها من خلال تسهيل وتنسيق التبادل بين الجهات الفاعلة سواء في الإنتاج أو الاستهلاك؛ لذلك أسهمت في إحداث موجة تحول رقمي واسعة النطاق في عالم العمل وأسواق العمل العالمية(٢).

بالمقابل أسهمت المنصات الرقمية كونها تشكل بنية تحتية رقمية قائمة على استخدام الانترنت دور في تسهيل التفاعلات الاقتصادية في أسواق المال العالمية والأسهم والنفط والمعادن وتسهيل التبادلات اللامركزية بين اطراف المنصات الرقمية، وتعمد العديد من المنظمات الاقتصادية كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية ودليل قياس الاستخدام والعمل في المنصات الرقمية الصادر عن قاعدة بيانات مكتب الإحصاءات الأوربي فجميعها توصف المنصات الرقمية بأنها واجهة رقمية تسهم في ربط مزودي الخدمات والسلع بالعملاء بشكل دينامي والذي تمارس فيه المنصات الرقمية نشاطاتها المحلية والإقليمية والعالمية(٣).

ومثلت المنصات الرقمية اهم متطلبات تطوير التجارة الالكترونية وتسهيل المعاملات التجارية العالمية من خلال إزالة الحواجز والعوائق امام التعاملات الاقتصادية، وانخفاض التكاليف والاحتياجات من الموارد وسهولة الاستخدام والمرونة في التعاملات العالمية ومنصة امازون الرقمية هي اشهر المنصات في مجال التجارة الالكترونية في جميع انحاء العالم، وتنتشر مبيعاتها عبر عدة أسواق عالمية منها الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا واليابان، واستطاعت المنصة ان تحقق للولايات المتحدة كمركز اول لتفريغ منتجات المنصة بنسبة (٦٧%) من اجمالي السوق العالمية لاسيما ان المنصة في الأساس تابعة للولايات المتحدة، ومن ثم المانيا بصافي مبيعات (٨%)، لتليها كل من بريطانيا بنسبة(٧%)، واليابان بنسبة(٥%) ،وباقي أسواق العالم بنسبة (١٣%)؛ لتمثل وسيلة مهمة في تطوير التجارة

(١) سارة عبد العزيز سالم، "قوة الابتكار: لماذا هيمنت شركات التكنولوجيا الكبرى على الاقتصاد العالمي"، دراسة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https:\\www.futureuae.com.

(2)Xiaolan Fu, Elvis Avenyo, Pervez Ghauri, Digital platforms and development: a survey of the literature, https:\\www.tandfonline.com.

(٣) منظمة العمل الدولية، "تحقيق العمل اللائق في اقتصاد المنصات"، *مؤتمر العمل الدولي* ، *جنيف: مكتب العمل الدولي*، الدورة ١١٣، البند الخامس من جدول الاعمال،ط١،(٢٠٢٤): ص ٩-١٠.

العالمية ومواكبة للتطورات العالمية في مجال البيع والشراء الالكتروني عبر الحدود الجغرافية واعتبارها من الأسواق العالمية الرائدة والمهمة في مختلف انحاء العالم(١).

في الاطار ذاته برز دور منظمات الدولية في مجال المبادرات الرقمية كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمنتدى الاقتصادي العالمي لتساهم في صياغة قواعد ومعايير دولية للتعامل مع البيانات والامن السيبراني والتجارة الرقمية، وتنسيق السياسات بين الدول بما يسهم في موائمة السياسات الرقمية وضمان التكامل وسهولة التبادل للسلع والخدمات الرقمية وتقليل الحواجز الرقمية، وتشجيع الابتكار الرقمي عبر برامج ومبادرات لتشجيع الابتكار في الاقتصاد الرقمي، بل اصبح دورها فاعل في مجال فض النزاعات الرقمية والمتعلقة بالتجارة الرقمية واستخدام البيانات والاحتكار الرقمي(٢).

كما كان للمنظمة الدولية للتعاون الرقمي لتمثل تطور نوعي في مجال التعاون الرقمي وتسريع النمو الشامل للاقتصاد الرقمي؛ اذ قامت بتشكيلها كل من السعودية والكويت والبحرين والأردن والمغرب ونيجريا وباكستان وراوندا لدفع اجندة الاقتصاد الرقمي العالمي وإبراز دور المنظمات الدولية المعنية بتعزيز التعاون الرقمي، والعمل مع الحكومات لدعم التحول الرقمي من خلال إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوات للابتكار وتوسيع السوق وتطوير أنظمة بيئية رقمية لدعم الشركات الناشئة وتعزيز الادماج الرقمي وذلك ضمن توصيات فريق التواصل بمجموعة العلوم التابعة لمجموعة العشرين، والسعي لتنمية الاقتصاد الرقمي لتصل حجم مساهمته الى تريليون دولار بين الدول الأعضاء عام ٢٠٢٥ وحصول الدول المشاركة على حصتها من عوائد الاقتصاد الرقمي العالمي بنحو (١١تريليون دولار)، وتفعيل نموذج لتكتل اقتصادي رقمي جديد لتمكين الأعضاء من الاستجابة والتكيف مع المشهد الرقمي بتبني المرونة والسرعة في السياسات والإجراءات التي تعزز التعاون الاقتصادي العالمي(٣).

وبذلك يمكن القول ان الفواعل الدولية لا تتبع اتجاهاً واحداً في التعامل مع المجال الرقمي، بل عمدت هذه الفواعل في أدوارها اعتماد أساليب مختلفة في محصلتها التأثير في السياسات الرقمية عبر الضغط الاقتصادي، وتعزيز الشمول الرقمي، وخلق اقتصادات رقمية لامركزية تتحدى فيها الأنظمة المالية التقليدية؛ مع محاولتها التأثير في السياسات العالمية عبر هيمنتها على البيانات الرقمية العالمية لتكون طرفاً أساس في تشكيل مستقبل التحول الرقمي العالمي وتحديد ملامح الاقتصاد الرقمي الجديد.

---

(١) وفاء حرمة، سيف الدين تلي، "واقع المنصات الرقمية للتجارة الالكترونية "منصة امازون الرقمية انموذجاً"" ، *مجلة المدبر، عدد خاص بالملتقى الدولي حول اقتصاد المنصات الرقمية فرص وتحديات ، الجزائر: المدرسة العليا لتسيير والاقتصاد الرقمي*، المجلد ٩، (٢٠٢٢): ص٤٧.

(٢) الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، "التنمية والتجارة في السياق الرقمي"، تقرير، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،متاح على الرابط الاتي : https\\www.unctad.org .

(٣)عادل عبد الصادق، "منظمة التعاون الرقمي : اليه جديدة نحو التنمية المستدامة"، *مقال، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)،متاح على الرابط الاتي:https\\www.acpss.ahram.org.eg .

II. المبحث الثاني

العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية/اطار تحليلي لتجارب دولية ناجحة

تخطو العديد من الدول خطوات متسارعة نحو التحول الى الاقتصاد الرقمي لاسيما مع تزايد اهميته في التنافس الدولي، وتحقيق ارتفاع في معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وأضحت الدول التي نجحت في تجربة التحول اكثر تطوراً ونمواً من نظرتها التي فشلت في تحقيقها ، وبناءً على ما سبق سيتم التطرق لتجارب تطبيق الاقتصاد الدولي على مستويين العربي والدولي .

II.أ. المطلب الاول

التجارب العربية الرقمية

اولاً: تجربة الامارات العربية المتحدة

كان لتجربة الاقتصاد الرقمي دور في رفع الانتاجية ثم القيمة المضافة وما يصاحبها من زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد ، وزيادة ايرادات الدولة في جذب الاستثمارات الاجنبية وتوفير العملة الاجنبية ، واضحت مدينة دبي مركز للتعاون الدولي والاقليمي في مجال التكنولوجيا والصناعات التكنولوجية عبر مشاريع خصصت لها نحو (٣٠ مليون دولار) في مجال تنمية الصناعات التحويلية وتنمية القطاعات الخدمية وبما يعزز علاقاتها الاقتصادية لاسيما على المستوى الاقليمي كونها تعد البوابة الاقليمية للتفاعل مع الاقتصاد العالمي عبر انشائها العديد من المشاريع المعتمدة على تقنيات المعلومات والاتصالات التي حققت من خلالها انشطة استثمارية على المستوى الدولي مع العديد من الدول منها امريكا واليابان وكوريا الجنوبية وبلغت عدد الشركات الكورية المستثمرة في الامارات نحو (٨٧) شركة تخصصية في تكنولوجيا المعلومات[١].

وكان لإنشاء قانون منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية رقم (١) لسنة ٢٠٠ والتي عرفت باسم (مدينة دبي للإنترنت) ومن ثم انشاء السوق الالكترونية وسيلة لزيادة الاستثمارات الاجنبية واستقطاب الشركات العالمية لافتتاح افرع لها في مدينة دبي كشركة مايكروسوفت ، وزيادة التبادلات التجارية مع تقديم العديد من التسهيلات في مجال حماية الملكية الفكرية و ومكافحة الجرائم المتعلقة بالتجارة الالكترونية ، واعفاء البضائع الواردة للمنطقة الحرة من الرسوم الجمركية والانتقال للتعاملات التجارية الالكترونية عبر اصدار قانون خاص للمعاملات والتجارة الالكترونية رقم (٢) لمواكبة لتطورات الالكترونية في

(١) تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤ ، الشباب وتوطين المعرفة –دولة الامارات العربية المتحدة ، برنامج الامم المتحدة الانمائي) دبي: دار الغرير للطاعة والنشر ، ٢٠١٤) ، ص٥١ .
وزارة التجارة الخارجية ، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة مع كوريا الجنوبية ،(ابو ظبي : ادرة التحليل والمعلومات التجارية ،٢٠١٠) ، ص١١ .

مجال التعاقد الالكتروني والمراسلات الالكترونية والتوقيع الالكتروني وبما يسمح بسهولة عقد الاتفاقيات التجارية والتحول الى الاقتصاد الرقمي [١].

ويعتبر التحول الرقمي في دولة الامارات انموذج ناجح يمكن الاستفادة منه في تحسين الخدمات وفي مختلف القطاعات وأهمها القطاع الاقتصادي إذ تعتبر واحدة من الدول السباقة لتبني التحول الرقمي واستثمارها هذا التحول في تطوير البنية التحتية، وقامت بإطلاق استراتيجية الذكاء الاصطناعي اول مرة عام ٢٠١٧ في تحليل البيانات وبالقطاعين العام والخاص وفي جميع قطاعات الاقتصاد لتخفيض العملية التشغيلية والتكاليف وتحسين الكفاءة الانتاجية[٢] .

وعمدت دولة الامارات في عملية التحول الاقتصادي الرقمي خلق فرص حقيقية للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تبني استراتيجية للثورة الصناعية الرابعة، وتعزيز الأمن الرقمي، وتبني تقنيات المعاملات الرقمية (بلوك تشين) في الخدمات والمعاملات المالية عبر استراتيجية التعاملات الرقمية عام ٢٠٢١ التي عمدت من خلالها تحويل دولة الامارات ان تكون دولة دبي مدينة تدار من خلال منصة البلوك تشين وتطويع التقنيات المتقدمة وتوظيفها لتحويل (٥٠%) من التعاملات الحكومية على المنصة ، ومن ثم كان لاستراتيجية الاقتصاد الرقمي الوطنية التي اطلقتها في عام ٢٠٢٢ دور في زيادة نسب الناتج المحلي الاجمالي من (٩.٧%) الى (١٩.٤%) لعشر سنوات قادمة ، وتحقيق المركز (١٣) عالمياً في مؤشر التنمية الحكومية الالكترونية الصادر من الامم المتحدة ؛ولتحقيق ما سبق اسست دولة الامارات مجلس عالمي للتعاملات الرقمية متكون من (٤٦عضو) مهمته تسهيل التعاملات بين القطاعات المالية وغير المالية وزيادة كفاءتها ، وخلق بنية تحتية متقدم لدعم عملية التحول الرقمي وعلى المدى الطويل وترسيخ مكانة الدولة في تطوير التجارة الالكترونية وتكنلوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الالكترونية [٣].

وتبرز انجازات الامارات الرقمية من خلال حصولها على مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية لعام ٢٠٢٣ في مجال الابتكار والتنمية وجودة خدمات الحكومة الرقمية والتجارة العالمية ؛ لتكون في مصاف الدول العشر الكبار وذلك في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر من المعهد الدولي للتنمية /لوزان السويسرية وتصدرها المركز الاول عالمياً في مؤشرات خدمات الانترنت وتقديم الخدمات والتكنولوجيا وتوفير بنية تحتية رقمية عالمية المستوى وخدمات رقمية وبما يدعم النموذج الاقتصادي الجديد للدولة القائم على التوسع والاستثمار في مختلف القطاعات ، وانشاء مصرف رقمي لدعم الخدمات المالية والتعاملات الرقمية مع اصدار عملة رقمية عابرة للحدود ، ودعم القطاع السياحي عبر نظام

(١) محمد امين الرومي ، *المستند الالكتروني* ،(مصر: دار الكتب القانونية ،٢٠٠٨)، ص ١٧٠ وينظر ايضا : المواد رقم (٨-١٢-١٦)، من قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠ والمنشور في الجريدة الرسمية لدولة الامارات ،العدد ٢٥٨ ، ص ٥.

(2)Karim Merhej,Digital transformations in the middle East and North Africa: a review of Egypt ,Saudi Arabia and the UNITED Arab Emirates ,"working paper, (Issam fares institute ,University of Beirut,2021) ,p30,

(٣) اقتصاد دولة الامارات :الاقتصاد الرقمي، البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي :https\\www.u.ar.

(ناهام) الدليل السياحي ومبادرة (المحفظة الذكية) و(البوابة الواحدة) لإتاحة الفرصة لسياح دولة الامارات التنقل بسهولة بين دائرة الهجرة وصالات الوصول ونقاط الخدمة في مطار دبي وذلك في ظل الرغبة الاماراتية لتحقيق المراكز الاولى في مؤشرات الامم المتحدة وجعل مدينة دبي ضمن مشروع خارطة الطريق[١] ،ويمكن توضيح مؤشرات الاقتصاد الرقمي لدولة الامارات لعام ٢٠٢٠ وفق الشكل رقم (١)

الشكل رقم (١) يوضح مؤشرات الاقتصاد الرقمي لدولة الامارات العربية المتحدة لعام ٢٠٢٠

المصدر: (الإتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2020، صفحة 64).

ثانياً: تجربة المملكة العربية السعودية

وضعت المملكة العربية السعودية خطواتها في مجال التجربة الرقمية لتسريع عملة التقدم وتحقيق اهداف التنمية المستدامة عبر تشكيل اللجنة الوطنية للتحول الرقمي ووحدة التحول الرقمي بهدف تعزيز التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص ، ورسم الاستراتيجيات اللازمة للتحول الرقمي وتم اعتماد التحول بشكل رسمي عام ٢٠٢٠ مع تفشي ظاهرة كورونا وظهور الحاجة لإطلاق المنصات الالكترونية لمختلف المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية فاطلقت نظام القضايا الجمركية الالكتروني لتسريع عملية استحصال الغرامات الجمركية واستطاعت من خلالها تقليص عدد المحاصر بنسبة (٩٧%) ، واطلاق نظام التير لتسيير التبادلات التجارية الدولية وزيادة سرعة عبور الصادرات والواردات وتقليص التكاليف على الجمارك والعملاء بنسبة (٣٠%)[٢].

(١) نورا الامير ، "التجربة الاماراتية الرقمية نموذج رائد لحكومات المستقبل "، تقرير، البيان ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.albayan,ae.

(٢) بسبع عبد القادر، "تقييم تجربة التحول الرقمي في السعودية وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠ خلال جائحة كورونا"، *مجلة ابحاث ، الجزائر : جامعة الجلفة* ، المجلد ٧، العدد٢ (٢٠٢٢):ص ٤٠٩ .

وعمدت المملكة وضع مبادئ تسهم في التسريع من عملية التحول الرقمي الاقتصادي عبر دعم التقنيات الناشئة لزيادة الانتاج وتطوير اساليب العمل وتطوير الانظمة واللوائح الخاصة بالأمن السيبراني وبما يسهم في خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية ،وتعزيز نمو الاسواق الصاعدة ،وتمكين تطبيقات التجارة الالكترونية وبرزت في عملية التحول اهمية الاقتصاد الرقمي من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي ونمو الصادرات لتحتل المرتبة العاشرة لمجموعة العشرين وفق مستوى توزيع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ليبلغ نحو (١٩.٥٨٦.٤دولار امريكي)، كما استطاعت ضمن اهدافها المستقبلية وفق رؤية ٢٠٣٠ التي وضعتها تطوير الاقتصاد الرقمي واطلاق امكانات القطاعات غير النفطية ونمو وتنويع الاقتصاد السعودي وزيادة الناتج المحلي عام ٢٠٢٠ ليبلغ نحو (١٤٦.٩١٦ مليار ريال سعودي) عبر اسهام قطاعات النقل والتخزين والاتصالات ،وفي عام ٢٠٢١ بلغ اسهام قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات نحو (٥.٤٨%) من الناتج المحلي الاجمالي[١].

كما برزت انجازات المملكة الرقمية من خلال النقلة النوعية في الاقتصاد الرقمي باستقطاب الاستثمارات الاجنبية الخاصة بمجالات الذكاء الاصطناعي والانترنت والأمن السيبراني وتحليل البيانات واضحى عام ٢٠٢٤ محطة هامة في الاقتصاد الرقمي مع زيادة حجم الانفاق على تقنية المعلومات والاتصالات واستضافة المؤتمر التقني (ليب) تحت شعار (نحو عوالم جديدة) وتشجيع مشاريع الابتكار والدفع بالثورة الرقمية الراهنة لتحتل المرتبة الرابعة عالمياً في الجاهزية الرقمية، وجدير بالذكر ان المملكة استطاعت عقد شراكات مع شركات التقنيات السحابية العالمية لبدء بناء وتشغيل مراكز البيانات فيها ، وشركة (اوراكال) الامريكية التي عمدت الاستثمار بقيمة (٦ بليون ريال سعودي) لتطوير مراكز الحوسبة السحابية المحلية ، وشركة (اوس) الي استثمرت بقيمة (٢٠بليون ريال سعودي) لإقامة مراكز بيانات وبنية سحابية في المملكة ، وشركة (كوكل) التي وصلت قيمة استثماراتها نحو(٤٠٩ بليون ريال سعودي) لإقامة بنية سحابية في مدينة الدمام[٢].

في الاطار ذاته كان للتحول الرقمي دور في تعزيز الاستثمارات لاسيما في اطارها الاقليمي وخلق بيئة تنافسية تشجع على نمو الاقتصاد الرقمي ، وتعزيز تطبيقات التجارة الالكترونية وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال التقنيات الرقمية ، وزيادة الاستثمارات السحابية وبما يتجاوز (١٦ مليار ريال سعودي) ، وتجاوزت قيمة الاقتصاد الرقمي السعودي حسب تقرير الاقتصاد الرقمي في قارة اسيا لعام ٢٠٢٣ (١٠٠ مليار دولار) وهو ما وضع المملكة في المراكز المتقدمة في مؤشرات الاقتصاد الرقمي لاسيما التجارة الالكترونية والتي من المتوقع ان تتجاوز (١٥ مليار دولار) عام ٢٠٢٥ باستخدام تقنية المبيعات عبر الانترنت ، وتطوير السياحة من خلال التأشيرات الالكترونية ومنصات حجز

(١) الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية (الواقع والتحديات) ، تقرير الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية،(الرياض: مركز البحوث والمعلومات،٢٠٢٢) ،ص١٥ .

(٢) اياد مرعي ، "نقلة نوعية للاقتصاد الرقمي السعودي في ٢٠٢٤"، تحقيق، صحيفة الشرق الاوسط ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.aawsat.com.

تذاكر الفعاليات السياحية [١]، ويمكن توضيح مركز المملكة في التنافسية الرقمية بين دول العشرين من خلال الرسم البياني رقم (١) .

الرسم البياني رقم (١) يوضح مركز المملكة العربية السعودية بين دول العشرين في مجال الاقتصاد الرقمي

المصدر : المملكة الاولى في التنافسية الرقمية بين دول العشرين ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي : https\\www.makkahnewspaper.com.

ويتضح مما سبق ان اعتماد الاقتصاد الرقمي في الدول العربية قائم على استحداث لجان ووزارات خاصة بالاقتصاد الرقمي ، ووضع خطط استراتيجية رقمية سعت من خلالها تحقيق نمو اقتصادي وتعزيز علاقاتها الخارجية لكن بالمقابل يتضح هناك تفاوت في معدل الجاهزية لتطبيق الاقتصاد الرقمي في التعاملات التجارية والرغبة في تحقيق مراكز عالمية في مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي فاغلب الدول تعاني من ضعف البنية التحتية ، وعدم اعتماد التوقيع الالكتروني والتصديق الالكتروني في الاتفاقيات التجارية مما سبب في احداث فجوة رقمية ويمكن توضيح ترتيب الدول العربية في مؤشرات الاقتصاد الرقمي لعام ٢٠٢٠ ضمن الرسم البياني رقم (٣) .

(١)"الاقتصاد الرقمي في السعودية يرسم المسار نحو المستقبل" ، تقرير ،الوئام ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.alweeam.com .

الرسم البياني رقم (٣) يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشرات الاقتصاد الرقمي

المصدر: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2020، الصفحات 58-59)

II.ب. المطلب الثاني

التجارب الدولية الرقمية

في العصر الجديد ظهر عصر جديد للعلاقات التجارية في ظل التكنولوجيا الرقمية ودورها في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة الانتاج وتقوية المنافسة في التجارة العالمية وزيادة الاستثمارات لاسيما مع وضع لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية (١٩٩٦)، والسجلات الالكترونية القابلة للتحويل (٢٠١٧)، والتوقيعات الالكترونية (٢٠٠١)، واستخدام وادارة الهوية عبر الحدود(٢٠٢٢)؛ لتكون الوسائل الالكترونية دور في زيادة الانشطة التجارية الدولية[١]، ويمكن توضيح بعض التجارب الدولية الرقمية ومدى مساهمتها في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية وفق الاتي :

اولاً :تجربة الولايات المتحدة

تتصدر الصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة والتمويل اكبر الصناعات المساهمة في التجارة الالكترونية في الولايات المتحدة وتمثل اكثر من ثلثي الاقتصاد الامريكي مما جعلها رائدة في مجال التجارة العالمية لما تمتلكه من قوة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والنقل ،فضلاً عن ديناميكية الاقتصاد العالمي وقدرة الولايات المتحدة الوصول الى رأس المال الاستثماري ، والبيئة يدعم الاستثمار لاسيما مع الدول المتقدمة ، ولعل سياسة الدولة التي تسمح لزيادة دور القطاع الخاص في مجال التجارة

(١) الامم المتحدة ، لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري ، نصوص الاونسيترال وحالتها للتجارة الالكترونية :النصوص التوضيحية ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : . https//www.uncitral.un.org

والاستثمار وتحت اشراف الحكومة ساهم في تهيئة المناخ المناسب لتطور التجارة الالكترونية ، فضلاً عن تحرير مجالات النقل والخدمات المالية والاتصالات ذات الصلة بالتجارة الالكترونية [١].

واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى كأكبر دولة في حجم الاقتصاد الرقمي والذي بلغ حجمه عام ٢٠٢٠ نحو (١٣.٦ تريليون دولار) ، وعد سوق التجارة الالكترونية فيها ثاني اكبر سوق في العالم بعد الصين وقدر اجمالي حجم السوق عام ٢٠٢١ بنحو(٩١٩ مليار دولار) وبمعدل نمو سنوي قدر بنسبة (١٥%) ، لاسيما مع بروز شركات عالمية مثل (شركة امازون) في ظل ازمة وباء كورونا (كوفيد ١٩) ، فبرزت انماط جديدة في التجارة الالكترونية والتسويق العالمي للبضائع والسلع عبر الانترنت ليبلغ متوسط ايراداتها عام ٢٠٢٢ بنحو (١٨٨٥ دولار امريكي) لكل عميل امريكي[٢].

وعند تقييم الاقتصاد الرقمي في الولايات المتحدة حسب القطاعات الصناعية نجد اختلافات كبيرة في توزيع ونمو تقديرات الناتج الاجمالي الحقيقي والقيمة الحالية للاقتصاد لاسيما ان اكثر من (٨٠%) من الناتج الاجمالي لعام ٢٠٢١ كان من ثلاث قطاعات هي المعلومات (٤٣.٢%) ، وتجارة الجملة (٢١.٤%) ، والخدمات المهنية والتجارية (١٦.٦%) ، لتبلغ قيمة الاقتصاد الرقمي بالدولار نحو (٢.٤١تريليون دولار) عام ٢٠٢١ ومتوسط معدل النمو السنوي وصل لنحو (٦.٧%) للفترة من (٢٠١٦-٢٠٢١) ، وبذلك ساهمت التجارة الالكترونية بنحو (٥٥٩ مليار دولار) في القيمة المضافة بالدولار لعام ٢٠٢١ ونمو القيمة المضافة الحقيقية للتجارة الالكترونية بنحو (٦.٩%) وهي اقل من النمو الاجمالي في الاقتصاد الرقمي الذي شكل (٩.٨%) ليشكل الاقتصاد الرقمي الامريكي نحو (٥.٩%) [٣]،ويمكن توضيح ايرادات الولايات المتحدة الجارية والمحتملة من اعتماد التجارة الالكترونية لقطاع الصناعة للأعوام (٢٠١٩- ٢٠٢٩) وفق الرسم البياني رقم (٤) .

(1) Vladislav V.Fomin ,John L.King .Sean T. Mcgann,Diffusion and impacts of E-commerce in the United States of America: Results from an industry survey ,communications of the association for information systems ,V.16,(communications of the association for information systems 16,2005),p.563.

(2)Jacob Wibom Wwsterbrg ,Linn Tagesson ,Katja Kotala ,Us E-commerce Market Report :Aguide to entering the us and growing your Nordic e-conommerce business(New york :business Sweden,2022),p.p10-11.

(3) Tina Highfill , Christopher Surfield ..New and revised statistics of the digital economy 2005-2021 ,bureau of economic analysis ,(U.S department of commerce,2022),p.p3-5.

الرسم البياني رقم (٤) يوضح إيرادات الولايات المتحدة الجارية والمحتملة من التجارة الالكترونية

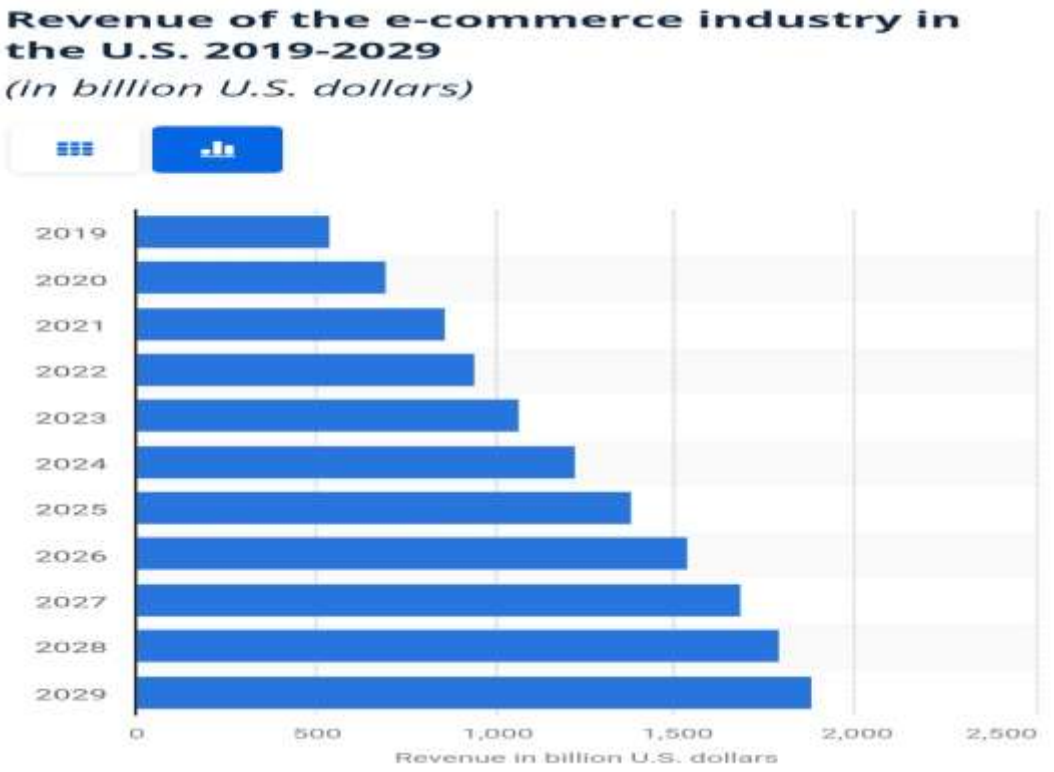

المصدر:

revenue of the e-commerce industry in the u.s2019-2029,https// www.statista.com.

ثانياً: تجربة سنغافورة الرقمية

بدأت أولى بوادر التحول الرقمي في سنغافورة مع بداية الثمانينات عبر وضع خطط ومبادرات مستقبلية لخمس مراحل لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في الإدارة العامة وتحويلها الى دولة ذكية من خلال تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتحسين جودة حياة المواطنين وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية وخلق فرص اقتصادية جديدة خلال التكنولوجيا لتكون من الدول البارزة التي تبنت التحول الرقمي في العديد من القطاعات لمواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة وتركيزها على دعم الابتكار والبحث والتطوير والمواهب في المجال الالكتروني ليبلغ حجم انفاقها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عام ٢٠٢٣ نحو (٢.٤ مليار دولار امريكي) في مجال تحديث البنية التحتية الرقمية وتطوير الخدمات والأنظمة السحابية التجارية الحكومية والمشاريع المشتركة بين الحكومة والصناعة والذي يعكس الرغبة من قبل الحكومة تطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين الخدمات لتكون

من الدول الرائدة في وفق مؤشر التنافسية الرقمية العالمية تعكس قوتها في مجال الابتكار والتكنولوجيا بتصدرها المرتبة الأولى في اسيا والثالثة عالمياً لعام ٢٠٢٣ [١] .

عمدت سنغافورة في مجال التحول الرقمي انشاء عوامل تمكين افقية عمادها البيانات والاتصال التكنولوجي بين المؤسسات وتطوير منصة قياس لابتكار الخدمات الرقمية ونشرها في كافة الجهات الحكومية لإتاحة المجال لهذ لجهات في مجال تطوير برمجيات واستضافة تجهيزات حاسوبية وسيطة وخدمات بسيطة معظمها طورت محلياً وشملت جوانب عدة اغلبها قائمة على المدفوعات الرقمية عبر خدمة Pay Now في المعاملات المالية، مع اعتماد نظام الدخول الموحد الآمن الى الخدمات الحكومية من خلال طرح نظام الدخول الموحد Sing Pass الذي يتيح للمواطنين الاستفادة من ٣٠٠ خدمة حكومية رقمية عبر انشاء حساب واحد تتعرف عليه كافة المنصات الحكومية، وكل ذلك يدخل في مجال الرغبة من قبل حكومة سنغافورة انشاء مدينة ذكية جديدة كتجربة لاختبار التنمية المستدامة القائمة على التكنولوجيا وتقوم على فكرة استخدام بيانات أجهزة الاستشعار في تحسين العمليات المدنية عن طريق الجمع المتواصل للبيانات وتحليلها في الزمن الحقيقي، وترشيد استهلاك الطاقة وتعزيز الكفاءة اعلى بنسبة(٣٠%) وعدم هدر المياه الى جانب التدوير وبنسبة(١٠٠%) وبالتالي تحقيق الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي عبر تحقيق الإنجازات والخطط الرقمية باستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية[٢] .

ووفقاً لتقرير الاقتصاد الرقمي لعام ٢٠٢٣ الصادر من هيئة تطوير وسائل وكلية (لي كوان يو IMDA) للسياسات والاتصالات العامة ان الاقتصاد الرقمي ساهم بأكثر من(١٧%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢ وضاعف مساهمته الاقتصادية لنحو (٧٧.٥ مليار دولار امريكي) بين عامي ٢٠١٧-٢٠٢٢ لاسيما قطاع المعلومات والاتصالات الذي ساهم بنحو ثلث نمو الاقتصاد الرقمي مما يؤكد تزايد تبني التكنولوجيا بنسبة(٩٤%) لاسيما في مجال الحوسبة السحابية وتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي، مع التزام الحكومة التزاماً راسخاً بتنمية اقتصاد رقمي تنافسي في اطار استراتيجية قائمة على أربعة محاور رئيسية تتمثل بالاقتصاد الرقمي والحكومة والامن والمجتمع وتشكيل مبادرة الامة الذكية ضمن رؤية قائمة على استخدام الذكاء الاصطناعي وتعزيز الامن السيبراني وتطوير المعاملات الاقتصادية الدولية من خلال جذب الاستثمارات وتطوير التجارة الالكترونية وبما يتيح لسنغافورة ان تكون في المراكز العالمية في مجال البيانات الرقمية، وتعزيز مكانتها في مجال الاعمال الدولية لاسيما في نمو قطاع الثقة الرقمية بمقدار ثلاث اضعاف تقريباً لتصل بحلول عام ٢٠٢٧ بنحو (٣.٤ مليار دولار امريكي) عما كانت عليه عام ٢٠٢٢ بنحو (١.٢ مليار دولار امريكي) من خلال توحيد معايير تبادل المعلومات على المستوى الدولي، وبناء القدرة على التكييف مع الامن السيبراني الذي بلغ معدل النمو لنحو (٥٢٥ مليون دولار امريكي) عام ٢٠٢٤ وزيادة متوقعة بنحو (٧٧٣.٢ مليون دولار امريكي) بحلول عام ٢٠٢٩

(١) نضال مرجانة، "سماح طلحي، نموذج التحول الرقمي في سنغافورة: إنجازات ودروس مستفادة"، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية* ، *الجزائر :جامعة العربي بن مهدي بأم البواقي*، المجلد ١١ العدد٢ (٢٠٢٤): ص ٣٠٧-٣٠٨ .

(٢) محركات الابتكار: كيف نجحت سنغافورة في تحقيق حكومة رقمية قائمة على الابتكار، "مقال" ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https:\\www.ibtekr.org

لزيادة تدابير الحماية السيبرانية للتقليل من هجمات التصيد الاحتيالي وبرامج الفدية مع إقرار مشروع الامن السيبراني ليضمن حماية البيانات الدولية والداخلية لتكون سنغافورة رائدة في هذا المجال، مع الاعتراف بمدينة سنغافورة كمركز مالي عالمي من حيث جذب المستثمرين والشركات من جميع انحاء العالم لاسيما في مجال الصناعات التحويلية والخدمات المالية لتكون بذلك مركز إقليمي لآلاف الشركات متعددة الجنسيات، ودولة عمدت توسيع العلاقات الاقتصادية مع العديد من دول العالم واهمها الولايات المتحدة والصين مستفيدة من موقعها الاستراتيجي كمركز تجاري عالمي مما زاد من تعاملاتها التجارية الدولية اسيوياً ودولياً وتحولها لمركز مالي عالمي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة [1]، ويمكن توضيح حجم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سنغافورة واتجاهات النمو الاقتصادي العالمي والتوقعات ٢٠٢٤-٢٠٢٩ في الرسم البياني رقم (٥).

الرسم البياني رقم (٥) يوضح حجم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سنغافورة واتجاهات النمو الاقتصادي العالمي والتوقعات ٢٠٢٤-٢٠٢٩

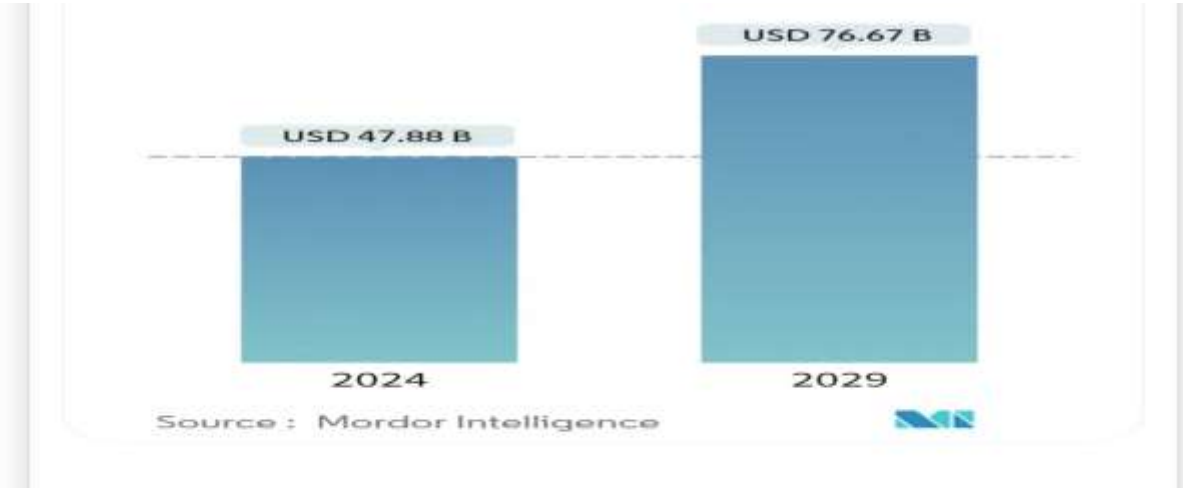

المصدر: حجم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سنغافورة وحصتها ، اتجاهات النمو والتوقعات ٢٠٢٤-٢٠٢٩، www.mordrintellgence.com .

ويستنتج مما سبق ان التجارب الدولية في مجال الاقتصاد الرقمي تعد من التجارب الناجحة في التحول من النمط التقليدي القائم على الموارد الناضبة الى الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا مما اسهم في تصاعد معدلات نمو التجارة الالكترونية وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية من ناحية، وتحسين ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي من ناحية اخرى.

ومن خلال دراسة التجارب الدولية يتضح ان اغلب الدول ركزت على تطوير وزيادة الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة والتي ساعدت في تطوير التجارة الالكترونية وانظمة الدفع المتنقلة وجذب

(1) Singapore Digital Economy Growth Plans, official website of the international trade administration ,international trade administration, https\\:www.trade.gov.

الاستثمارات الاجنبية ، وبرزت نجاحات الدول في مجال تعزيز التجارة الالكترونية عبر الحدود عبر اعتماد منصات الكترونية سهلت من التبادل التجاري بين الدول، فضلا عن اعتمادها الدفع الرقمي والعملات المشفرة لتسهيل المعاملات المالية الدولية وذلك في اطار الرغبة في تعزيز العلاقات الدولية وتحقيق التكامل الرقمي والدخول في اتفاقيات دولية تسهم في تحديد معايير التجارة الرقمية وتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية عبر الحدود.

لكن بالمقابل اعتماد الاقتصاد الرقمي ووفق التجارب الدولية السابقة يظهر الفجوة الرقمية بين الدول وعدم تكافؤ البنية التحتية بين الدول، فضلاً عن اختلاف التنظيم والقوانين المتباينة في طريقة اعتماد الاقتصاد الرقمي في المعاملات الدولية مع صعوبة تحقيق التوافق في تنظيم البيانات الضخمة ووجود تهديدات سيبرانية على البنية التحتية المالية الدولية، فضلاً عن محاولة إبقاء الهيمنة الامريكية على الاقتصاد الرقمي والسوق الرقمية العالمية في ظل وجود المنافسة الرقمية بين الصين والولايات المتحدة .

III. المبحث الثالث

مقارنة التجربتين الصينية والماليزية في مجال تأثير الاقتصاد الرقمي على العلاقات الاقتصادية الدولية

III.أ. المطلب الأول

تجربة جمهورية الصين الشعبية الرقمية

قسمت الصين اقتصادها الرقمي الى خمس فئات حسب تصنيف هيكلة الاقتصاد الرقمي الاحصائي الصيني وتتمثل : (تصنيع المنتجات الرقمية وخدمات المنتجات الرقمية، وتطبيق التكنولوجيا الرقمية، والصناعة الرقمية ، وتحسين الكفاءة الرقمية) ، ويظهر الاقتصاد الرقمي الصيني تطوراً من حيث وضع التقنيات الجديدة كالبيانات الكبرى والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية ليتجاوز حجم الاقتصاد الرقمي (٣٥.٨ تريليون يوان)وهو يعادل(٥.٠٧ تريليون دولار امريكي) ويمثل نحو (٤٠%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وبمعدل نمو سنوي مركب يصل الى نسبة (١٨%) مما ادى الى زيادة حصة الصين من التجارة الالكترونية العالمية بنسبة (٣٠%) عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ [(١)].

وأضحى الاقتصاد الصيني الرقمي هو ثاني اكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الامريكية بمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، واستطاعت ان تحقق مركز متقدم في مجال الاقتصاد الرقمي منذ عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو وصل لنحو (٤.٧تريليون دولار) وهو يمثل نسبة (٣٤.٨%) من الناتج الاجمالي ، كما حققت الصين في اطار معاملات التجارة الالكترونية العالمية نسبة (٤٥%) وهي نسبة اعلى ثلاث مرات من انتشارها في الولايات المتحدة ليصل معدل مؤشر الابتكار العالمي الصيني(GII) في معايير مؤسسات رأس المال البشري والبحوث البينية التحتية والائتمان والاستثمار لعام ٢٠٢٢ في المرتبة (١١) من بين

(1) Alexander Al-Haschimi ,Apostolos Apostolou ,Martino Ricci , China's path to normalization in the aftermath of the COVID-19 pandemic ,(European Central Bank,2020),https//www.ecb.europa.eu .

(١٣٢) اقتصاد عرض فقي مؤشر الابتكار العالمي وبمعدل نمو وصل لنحو (٥٠.٢تريليون يوان) وارتفاع حصة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٤١.٥%) ، في حين أظهر مؤشر جاهزية الشبكة (NRI) ان الاقتصاد الصيني الرقمي ارتكز على اربع ركائز مختلفة وهي (التكنولوجيا –الافراد –الحوكمة –التأثير) لتحقق من خلالها المرتبة الاولى في مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الاعلى والمرتبة السادسة في منطقة اسيا والمحيط الهادي من حيث اداء الركائز كما لديها اعلى من متوسط مجموعة الدخل في هذه الركائز[١] .

وكان لإطلاق استراتيجية الصين الرقمية ٢٠٢٣ وسيلة لوضع خطط استراتيجية جديدة لتحويل الدولة نحو الرقمنة وتعزيز مبادئ الاستراتيجية الرقمية التي وضعت عام ٢٠١٢ اذ امتازت هذه الاستراتيجية بالشمول وذات مدى طويل ، ووضعت لتغيير مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية والثقافية لتكون الصين متحولة كلياً الى الرقمنة بحلول عام ٢٠٣٢ عبر تحويل البنية التحتية التقليدية كلياً الى نظام رقمي متكامل ، وخلق نظام على المستوى القومي لإدارة البيانات والتحكم بها ، والعمل على جعل عملة اليوان رقمية مع السعي لإنشاء نظام مدفوعات يتيح لها التمتع بنفوذ اكبر على الصعيد العالمي عبر منح امكانية تداول (اليوان) بطرق يسمح اجراء المعاملات الاقتصادية ولاسيما للمستثمرين الاجانب والدفع عبر الحدود من خلال المحافظ الالكترونية؛ وبالتالي احداث دمج مع التكنولوجيا الرقمية وتطبيقها على المستويين المحلي والعالمي وهو ما سيحقق للصين مكانة عالمية في النظام الدولي واصلاح هذا النظام وابعاده عن السيطرة الامريكية عبر بناء نموذجها الرقمي الجديد في التعاون الدولي واقامة وتقوية التحالفات الدولية[٢]، ويمكن توضيح حجم سوق التجارة الالكترونية وبقيمة مليار دولار لجميع القطاعات لعام ٢٠٢٤ مع توقعات النمو لعام ٢٠٢٩ وفق الرسم البياني رقم (٦) .

---

(١) موساوي سعاد تقرورت محمد ، "قراءة في مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الصين"، *مجلة الابحاث الاقتصادية ، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*، المجلد ٦، العدد١،(٢٠٢٣): ص ١٠٥-١٠٩ .

(٢) استراتيجية الصين الرقمية :خطوة نحو تشكيل قواعد النظام التكنولوجي العالمي ، "بحث" ، مركز الامارات للسياسات ،وحدة دراسات الصين ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https//www.eps.ae .

الرسم البياني رقم (٦) يوضح حجم سوق التجارة الالكترونية في الجمهورية الصينية الشعبية

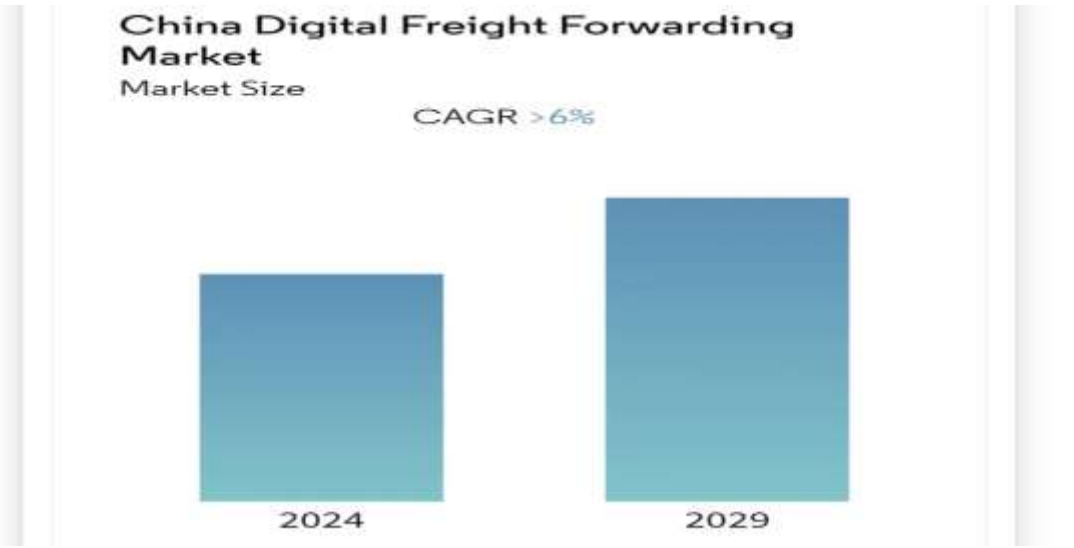

المصدر: https//www.mordorintelligence.com

في الاطار ذاته عمدت الصين اعتماد العملة الرقمية الصينية (اليوان الرقمي) كأول مبادرة لتطبيق الية الدفع الرقمية وسيعزز تطبيقها البنية التحتية اللازمة للتنمية طويلة الأمد وهو ما سيوفر تكاليف المعاملات وتحسين النظام المالي، وتعزيز التعاون الدولي، وتعزيز التجارة والحوكمة الرقمية، كما يسهم في تسهيل المعاملات الاقتصادية الدولية مما يقلل التكاليف ويزيد السرعة، فضلاً عن دورها في تعزيز مكانة الرينمينبي كعملة عالمية في المعاملات التجارية لاسيما مع الدول التي تتبنى اليوان الرقمي، وتعزيز الشراكات التجارية والتعاون في مجال تبادل الخبرات الرقمية عبر توفير التكنولوجيا والمعدات للدول الأقل نمواً ، والمشاركة في العديد من المشاريع التي تربط افريقيا واوراسيا كمشروع الكابلات البحرية الذي من خلال تم مد اكثر من (٢٠٠٠٠٠) كيلومتر من الالياف الضوئية لتسهيل وصول الانترنت (٦مليون) منزل في افريقيا، وتشيد شركات صينية مواقع الاتصالات اللاسلكية وشبكات النطاق العريض عالية السرعة في افريقيا وكل ذلك في اطار استراتيجياتها لتعزيز التجارة الرقمية والذي يتماشى من توجه الصين للانفتاح الدولي الاقتصادي الذي سيسهم في إعادة تشكيل الاقتصاد الصيني والمساهمة في استحواذ الصين على نحو (٤٠%) من قيمة المعاملات العالمية لتكون اكبر سوق للتجارة الالكترونية في العالم[١].

(١) يي وو ، فهم الاقتصاد الرقمي في الصين :السياسات والفرص، "مقال"، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https\\:www.china-briefing.com .

III.ب. المطلب الثاني

تجربة ماليزيا الرقمية

عدت دولة ماليزيا من اوائل الدول النامية التي ادركت اهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية الاقتصادية والجاهزية للتحول الى الاقتصاد الرقمي يعتمد على هذه التقنية مما دفعها الى رسم استراتيجيات التحول من خلال مشروع (الوسائط المتعددة) عام ١٩٩٦ لتكنلوجيا المعلومات وتم انشاءه في منطقة تعرف باسم (سايبر جايا) التي تمتد جنوباً من كوالالمبور وتستخدم الشركات الراغبة بالإنشاء والتوزيع منتجات الوسائط المتعددة والخدمات في تحديد موقع الاسواق في ماليزيا وشرق اسيا وبقية العالم وكان ذلك جزء من رؤية (٢٠١٣-٢٠٢٠) التي وضعتها آنذاك لتحقيق دولة متقدمة معتمدة على التكنولوجيا واستقطاب الشركات العالمية من خلال التركيز على الجانب الرقمي والبحث والتطوير لتطوير منتجاتها وخدماتها في مجال المعلومات والاتصالات لتوفر بيئة مثالية للتنمية الاقتصادية وتمكينها من التحول الى الاقليمية ومن ثم الى العالمية عبر استخدام المعرفة في مجال الصناعة وتحسين اطار الحوكمة فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار وتحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد الرقمي من خلال الاعتماد على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع الابتكار وبما يسهم في تحويل الدولة من زراعية الى دولة متقدمة [١].

ومن ثم عمدت الحكومة الماليزية في اطار الانفتاح على الافكار والتقنيات الاجنبية لزيادة الانتاجية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول المتقدمة والحصول على الاستثمار المباشر الناقل للتقنية الحديثة ولاسيما مع اليابان ؛ وضع استراتيجية اقتصادية جديدة عام ٢٠٢١ عرفت باسم (ماي- ديجيتال) للتحول للاقتصاد الرقمي وعلى ثلاث مراحل اساسية لتمثل خارطة طريق لتحويل ماليزيا الى دولة اقليمية ذات مكانة اقتصادية في مجال الاقتصاد الرقمي واحتوت على (٢٢)استراتيجية و(٤) مبادرات وطنية و(٢٨) مبادرة قطاعية وهدفت من خلالها ان تكون استراتيجية التحول الرقمي تمتد الى عام ٢٠٣٠ وعبر تطوير خدمات الحوسبة السحابية على الصعيدين المحلي والدولي وانشاء مركز بيانات على الصعيد الاقليمي يمكن ان يحقق ايرادات تصل الى نحو (٩.٦ مليار دولار) من خدمات الحوسبة السحابية سنوياً ، فضلاً عن التسريع من حماية الأمن السيبراني وفق خطط موضوعة من (٥-١٠) سنوات لحماية الدولة من الهجمات الالكترونية وهو ما سيجعلها لاعباً اقليمياً رئيسياً للمنتجات الرقمية من ناحية ودولة رائدة في جذب الاستثمارات الاجنبية لتعزيز عملية النمو الاقتصادي عبر توفير مرونة لشركات التقنية المحلية والعالمية وبما يحقق نحو (٢٠ مليار دولار) من الاستثمارات وزيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٢٥.٥%) عام ٢٠٢٥ [٢].

---

(1)Bartholomew M. Nyagetera ,Malaysian Economic Development : Some Lessons for Tanzania , Utafiti , special lssue.vol4.(University of Dar es Salaam, journal of the Faculty, 1998-2001),p10.

(٢) ماي ديجتال ..خطة ماليزيا الطموحة للتحول الرقمي ،"مقال" ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https//www.awlan.com . وينظر : مركز محمد بن باشر للابتكار الحكومي :خطة العمل الماليزية للتحول الرقمي بحلول ٢٠٣٠ (ماي ديجيتال) ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي :https//www.ibtekr .org

واستطاعت ماليزيا في اطار الاعتماد على الاقتصاد الرقمي ان تتمتع بأعلى معدلات انتشار المدفوعات عبر المحافظ الالكترونية، ودعم مبادرات التكنولوجيا وتعزيز سياسات التجارة الرقمية مما وفر فرص اكبر للتجارة والاستثمار الدولي مدعوما بتبني تقنيات تمكينية متعددة القطاعات الصناعية الحيوية؛ لتصبح من ابرز الدول المتلقية لاستثمارات بمليارات الدولارات في البنية التحتية لمراكز البيانات لاسيما من قبل الصين والولايات المتحدة الامريكية وأستراليا وهذا بدوره اسهم في حدوث تحولات هيكلية وجذرية في الاقتصاد الماليزي ارتفاع الاستثمارات الرقمية المعتمدة لنحو(٦٦.٢٢ مليار رنجيت ماليزي) ، وزيادة التصدير الرقمي عبر شراكات وزارة تنمية الصادرات الماليزية وبرامجها التي حققت فرص تصديرية تجاوزت قيمتها(١.٩٣٦ مليار رنجيت ماليزي) بمشاركة ٢٢٨ شركة في ١١ دولة (اندونيسيا -الفلبين -كمبوديا – تركيا – تركيا- اسبانيا- المملكة العربية السعودية – اليابان – تايوان وكينيا- تنزانيا – المملكة المتحدة) وتمثل هذه الزيادة بنسبة (٤٣%) من قيمة التصدير لعام ٢٠٢٣ ،وتبرز هذه الأرقام تزايد ثقة المستثمرين الدوليين والشركات الرائدة في المجال التكنولوجي في المنظومة الرقمية الماليزية ،ومحاولة ماليزيا دفع عجلة النمو الى ريادة المشهد الرقمي في رابطة دول جنوب شرق اسيا(أسيان) وعلى الصعيد العالمي[١].

وفي اطار ثورة التمويل الرقمي فقد استطاعت ماليزيا ان تكون اهم مركز تمويل اسلامي في العالم عبر استفادتها من تطوير حركة التكنولوجيا المالية وعلى المستويين الاقليمي والعالمي لتكون اسرع اسواق التكنولوجيا المالية نمواً في جنوب شرق اسيا مع وجود نحو (٢٠٠شركة) فاعلة محلية واجنبية وفي مختلف القطاعات ، فضلاً عن انشائها العديد من المنصات الرقمية وفي مناطق مختلفة من دول العالم لزيادة نشاطات التجارة الالكترونية والعلاقات الاقتصادية منها منصة (Finterra) التي انشئت عام ٢٠١٧والتي عُدت شركة تكنولوجيا لها اكثر من فرع في ماليزيا وسنغافورة وهونغ كونغ والامارات وتعمل على الحصول على تراخيص التمويل الجماعي وتنشيط النظام الاقتصادي والاجتماعي للعصر الرقمي باستخدام تقنية (blokchain)،

ومنصة (Ethis) التي انشئت عام ٢٠٢٠ ومقرها الرئيسي في كوالالمبور بماليزيا ولها مكاتب فرعية في جاكرتا واندونيسيا وتركز على تمويل الاعمال التجارية والمشاريع الزراعية والاجتماعية وتمويل الاستثمارات لاسيما في مجال العقارات في الامارات العربية المتحدة ، واسهمت المنصات الرقمية في توجيه السوق والاستثمارات لاسيما الاسلامية منها واطلاق الفرص التجارية كجزء من خطتها للتوسع العالمي[٢]، ويمكن تحديد اهمية الاقتصاد الرقمي الماليزي وصناعة التكنولوجيا المالية وتوقعاتها للأعوام (٢٠٢٤-٢٠٢٩) وفق الرسم البياني رقم (٦).

(1) Gobind Singh Oeo,Malaysia's Digital Investment Value in First Half of 2024 Surpasses Total Investment Figure Recorded in Whole 2023 .https\\www.digtal.gov.my.

(٢) منير بن عيسى ، سمية موري ، التكنولوجيا المالية الاسلامية ..ثورة التمويل الرقمي :التجربة الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد ١٦،العدد ٢ ،(الجزائر : جامعة الجفلة، ٢٠٢٢)،ص ص ٢٨٧-٢٨٨.

الرسم البياني رقم (٦) يوضح حجم الاقتصاد الرقمي الماليزي للأعوام (٢٠٢٤_٢٠٢٩)

المصدر: https//www.mordorintelligence.com

III.ج. المطلب الثالث

تحليل مقارن للتجربتين الصينية والماليزية

تعتبر كل من الصين وماليزيا من الاقتصادات النامية التي حققت تقدم ملحوظ في استخدام التكنولوجية الرقمية لتعزيز مكانتهما في الاقتصاد العالمي ومع ذلك تختلف الاستراتيجيات والنتائج التي حققتها كل دولة نظراً لاختلاف السياسات الاقتصادية والسياسة والاهداف المرجوة من اعتماد التجربة الرقمية عبى المستوى الخارجي.

أولاً : أوجه التشابه والاختلاف في السياسات والاستراتيجيات

تسعى كل الصين وماليزيا الى تعزيز الاقتصاد الرقمي، وتختلف استراتيجياتهما حسب الأولويات السياسية والاقتصادية؛ فالصين تعتمد على القوة الذاتية والتوسع العالمي، بينما ماليزيا تختار الانفتاح والشراكات الإقليمية لتعزيز مكانتهما كمركز رقمي في جنوب شرق اسيا، لكن بالمقابل تسعى الدولتان زيادة التجارة الالكترونية عبر الحدود وتوسيع الاستمارات الخارجية وتعزيز القدرة التنافسية ويمكن من خلال الجدول رقم (١) تحديد أوجه التشابه والاختلاف في السياسات والاستراتيجيات الصينية والماليزية في مجال الاقتصاد الرقمي وتطوير التجارة الالكترونية الخارجية.

جدول رقم (١) يحدد أوجه التشابه والاختلاف في السياسات والاستراتيجيات الصينية والماليزية في مجال الاقتصاد الرقمي وتطوير التجارة الالكترونية الخارجية.

المحور	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف/مالیزیا	أوجه الاختلاف/ الصين
الرؤية الوطنية	كلا الدولتين لديهما رؤئ استراتيجية للتحول الرقمي مدمجة في الخطط الشاملة	تتبع الخطة الوطنية للتحول الرقمي والرؤية الرقمية ٢٠٣٠ وتركز على التحول الى اقتصاد عالي الدخل مدفوع بالابتكار	تعتمد على استراتيجية وطنية شاملة مثل الصين الرقمية وصنع في الصين وتهدف الى الريادة العالمية للذكاء الاصطناعي
البنية التحتية الرقمية	كلاهما يستثمران في تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع التغطية	تطوير مدينة سايبرجايا كمركز تكنولوجي وتعزيز المدن الذكية	استثمارات ضخمة في 5G، والذكاء الاصطناعي واليوان الرقمي
التنظيم والسياسات	وجود اطر قانونية تنظم البيانات والامن السيبراني	تعتمد سياسات اكثر مرونة لجذب الاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية	تعتمد القيود الصارمة على تدفق البيانات من خلال جدار الحماية العظيم
التكامل الدولي	المشاركة في منصات إقليمية لتعزيز التجارة الالكترونية عبر الحدود	تركز على ان تكون مركز لوجستي رقمي لجنوب شرق اسيا	التوسع عبر الحزام والطريق بهيمنة شركات الصينية على المنصات الرقمية
المشاركة العالمية	السعي لتعزيز المعايير الرقمية في المحافل الدولية	تعتمد التعاون مع رابطة دول الأسيان والصين	تعتمد المنافسة الجيوسياسية مع الولايات المتحدة
الامن السيبراني	الاعتراف بأهمية الامن السيبراني ووجود خطط وطنية لحمايته	اعتماد اطار الامن السيبراني الوطني وتدريب مختصين والتعاون مع المنظمات الدولية	استراتيجيات متقدمة مع التركيز على الامن القومي وانشاء جيش الكتروني للدفاع عن الهجوم السيبراني
نطاق السوق والتأثير العالمي	التأثير في الأسواق الخارجية	التركيز على سوق إقليمي وتعزيز التواجد الإقليمي	التأثير العالمي واسع النطاق ةالتركيز على الأسواق العالمية وتصدير

		وتقوية السوق الداخلية	التكنولوجيا والخدمات الرقمية
الابتكار التكنولوجي	تشتركان في التركيز على الابتكار التكنولوجي وتبني التقنات الحديثة لتعزيز التنافسية في السوق العالمية	لاتزال في خطواتها الأولى في خلق صناعة تكنولوجية رائدة	اكثر تطوراً وتنظيمات في مجال الصناعات التكنولوجية

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على

- وزارة الصناعة الصينية (MIIT) - الخطة الخمسية الرقمية https://www.miit.gov.cn,
- تقرير البنك الدولي عن الاقتصاد الرقمي الصيني 2021,https://www.worldbank.org,
- وكالة التكنولوجيا الماليزية (MDEC) - خارطة طريق https://mdec.my,
- بنك التنمية الآسيوي (ADB) - التحول الرقمي في ماليزيا (2022) https://www.adb.org,
- منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) - السياسات الرقمية في آسيا ٢٠٢٣ https://www.oecd.org,
- China Statistical Yearbook ؛ Malaysian Digital Economy Report 2023 https:\\www.storage.dosm.gov.my

ونلاحظ من خلال الجدول ان السياسات الصينية والماليزية في الاقتصاد الرقمي تعتمد في الأساس على نظرة كل دولة في الاستفادة من الاقتصاد الرقمي كمحرك للعلاقات الاقتصادية الدولية وحسب الرؤية الاقتصادية والسياسية لكل منهما فالصين تعتمد على القوة الاقتصادية الذاتية والتوسع العالمي لاسيما عبر اطلاق مبادرة الحزام والطريق وتعزيز منافستها الدولية مع الولايات المتحدة الامريكية ، بينما ماليزيا تختار الانفتاح والشراكات الإقليمية لتعزيز مكانتها كمركز رقمي في جنوب شرق اسيا عبر منظمة الأسيان والتركيز على سوق إقليمي وتعزيز التواجد الإقليمي وتقوية السوق الداخلية .

بالمقابل كلتا الدولتين تريان في الاقتصاد الرقمي محركاً للنمو في القرن الحادي والعشرين وتعزيز مكانتهما في التطور التكنولوجي على الصعيد الخارجي سواء اكان اقليمياً او دولياً، وتعمل كل منهما على تعزيز البنية التحتية الرقمية واعتماد استراتيجيات تطور الاقتصاد الرقمي لتعزيز العلاقات الدولية والتأثير في الأسواق الخارجية .

ثانياً: مستوى التأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية

في اطار مستوى التأثير باستخدام الاقتصاد الرقمي على العلاقات الاقتصادية الدولية سيتم التركيز على محاور عدة منها حجم السوق والبنية التحتية واي الدولتين تتمتع بأفضلية من

حيث حجم السوق، وماهي التسهيلات التي تعتمدها كلا الدولتين من ناحية سياسات التجارة الالكترونية والدفع الرقمي ، واي الدولتين تركز اكثر على الانفتاح للاستثمارات الأجنبية ، وماهية معايير الابتكار والتعاون الدولي بالاعتماد على التكنولوجية ليكون اقتصادها الرقمي ذات تأثير في علاقاتها الدولية، وفيما يلي جدول رقم (٢) يقارن بين الصين وماليزيا في مجال الاقتصاد الرقمي من حيث مستوى التأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية.

جدول رقم (٢) يقارن بين الصين وماليزيا في مجال الاقتصاد الرقمي من حيث مستوى التأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية

المعيار	الصين	ماليزيا
حجم السوق وقوة التأثير	مهيمن عالميا: -تعد اكبر سوق للانترنت والتجارة الالكترونية عالمياً بنحو ١.١ مليار مستخدم -قوة التصدير للتكنولوجيا مثل جايانتس -هواوي- علي بابا -تأثير مباشر على سلاسل التوريد	متوسط التأثير اقليمياً : -سوق رقمي ناشط من حيث عدد المستخدمين بنحو ٣٣ مليون مستخدم -مركز إقليمي للتجارة الالكترونية في جنوب شرق اسيا -تأثير محدود خارج الاقليم
البنية التحتية الرقمية	رائدة ومتطورة : -تمثل ٥٠% من مبيعات التجارة الالكترونية العالمية -تعتمد أنظمة دفع رقمية - تصدر نماذج الاعمال الرقمية	نموذج إقليمي: - سوق تجارة الالكترونية سريع - تبني واسع للدفع الرقمي - بوابة لأسواق جنوب شرق اسيا
التجارة الالكترونية عبر الحدود	اكبر سوق للتجارة الالكترونية عالمياً من خلال الاعتماد على منصات عملاقة تهيمن على التدفقات التجارية الدولية لاسيما تصدير السلع الاستهلاكية وامتلاكها حصة كبيرة من التجارة الالكترونية بنسبة ٤٢%	تمتلك منصات محلية وإقليمية قوية (Shopee مقرها سنغافورة لكن نشطة جدًا في ماليزيا)، مركز مهم للتجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا (ASEAN). نمو سريع في الصادرات الرقمية.
التمويل الرقمي / المدفوعات	متقدم عالمياً: انتشار واسع جدًا للمدفوعات الرقمية (We Chat Pay, Alipay)، ريادة في العملات الرقالية للبنك المركزي	متقدم إقليميًا: نظام مدفوعات رقمية قوي (Duit Now)، تبنٍ واسع للمحافظ الإلكترونية، مركز مالي إسلامي رقمي، تطور سريع في الخدمات

	(اليوان الرقمي - e-CNY)، تطوير أنظمة دفع دولية بديلة.	المالية التكنولوجية.
السياسات والمبادرات الدولية	طموحة وذات نطاق عالمي: مبادرة الحزام والطريق الرقمية، معايير تقنية عالمية (G٥، الذكاء الاصطناعي)، استثمارات ضخمة في البنية التحتية الرقمية بالدول النامية، تأثير جيوسياسي كبير.	نشطة ومؤثرة إقليميًا: استراتيجيات لتصبح مركزًا رقميًا لـ ASEAN (مثل My DIGITAL)، عضو فاعل في منظمات مثل APEC وASEAN، جذب استثمارات أجنبية مباشرة في التكنولوجيا، تعزيز التعاون الرقمي مع الدول المجاورة.
المشاريع المؤثرة	مبادرة الحزام والطريق الرقمية، منصات التجارة العالمية (Alibaba.com)، تصدير نموذج "المدن الذكية"، انتشار تطبيقات التيك توك وShein عالميًا.	مركز المالي العالمي كوالالمبور (التركيز على التكنولوجيا المالية الإسلامية)، مركز بيانات إقليمي، استراتيجية مركز لوجستيات التجارة الإلكترونية لASEAN
مستوى التأثير الدولي	عالمي وعميق: تشكيل سلاسل القيمة العالمية، تأثير كبير على قواعد التجارة الرقمية الدولية، تحدي الهيمنة التقنية الغربية، قوة جيوسياسية رقمية رئيسية.	اقليمي (جنوب شرق آسيا) ومتزايد: لاعب رئيسي ومحوري في التكامل الرقمي لـ ASEAN، جاذبية للاستثمارات التكنولوجية العالمية، نموذج للدول النامية في التحول الرقمي، تأثير متزايد في المحافل الدولية.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- Digital Economy Report 2024, [Malaysia Digital Economy Corporation (MDEC) - Annual Report 2023, World Bank Data

-ITU - Global Connectivity Report 2023, IMD World Digital-Competitiveness Ranking 2023, Malaysian Communications and Multimedia Commission (MCMC) - Annual Report 2023

- UNCTAD - B2C E-Commerce Index 2023, eMarketer - Global Ecommerce Report 2024, ASEAN E-Commerce Report 2023 ,Google, Temasek, Bain

-World Bank - Global Findex Database 2021, BIS - Annual Economic Report 2023 (Chapter on CBDCs), [Bank Negara Malaysia (BNM) - Financial Sector Blueprint 2022-2026

-China State Council - Digital China Initiative, Malaysia Digital Economy Blueprint (MyDIGITAL) 2021-2030, ASEAN Secretariat - Digital Integration Framework, [World Economic Forum - ASEAN Digital Transformation Report

-[Ministry of Industry and Information Technology (MIIT) China], [Malaysia Digital Economy Corporation (MDEC), [New Straits Times - Reports on Tech Investments

- Council on Foreign Relations (CFR) - China's Digital Ambitions, [Brookings Institution - ASEAN Digital Economy, [McKinsey & Company - Digital ASEAN Report

ونلاحظ من خلال الجدول المقارن ان الصين تمتلك تأثيرًا عالميًا هيكليًا، وحجمها الهائل وريادتها التكنولوجية تمكنها من تشكيل قواعد التجارة الرقمية العالمية، وتعزيز العملات والمدفوعات البديلة، وتوسيع نفوذها الجيوسياسي من خلال مبادرات مثل الحزام والطريق الرقمية و تأثيرها عميق ومباشر على الاقتصاد السياسي الدولي.

اما ماليزيا تأثيرها مركز على المستوى الإقليمي (خاصة ASEAN)، وتعمل بنشاط كمركز ومحفز للتكامل الرقمي داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا، و نجاحها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التكنولوجيا، وبناء بنية تحتية رقمية متقدمة جعلها نموذجًا ونقطة ارتكاز مهمة في المشهد الرقمي الإقليمي، تأثيرها متزايد لاسيما في تعزيز التجارة الرقمية والتمويل داخل المنطقة وخارجها.

ثالثاً: النجاح والتحديات للتجربتين الصينية والماليزية

في اطار نجاحات وتحديات التحول الرقمي التي واجهت كل من الصين وماليزيا سيتم التركيز على النجاحات الملموسة في التجربتين والتحديات الهيكلية وتأثير ذلك على علاقاتهما الدولية، وجدول رقم (٣) يوضح نجاحات وتحديات التحول الرقمي في الصين وماليزيا وتأثيرهما على العلاقات الدولية .

جدول رقم (٣) يوضح نجاحات وتحديات التحول الرقمي في الصين وماليزيا وتأثيرهما على العلاقات الدولية

النجاحات	الصين	ماليزيا	التحديات	الصين	ماليزيا
النمو الاقتصادي	-الاقتصاد الرقمي ساهم بـ ٤٠% من الناتج المحلي (أكبر سوق تجارة إلكترونية عالمي). - ريادة عالمية في	-الاقتصاد الرقمي ينمو بـ ٨% سنويًا (٢٥.٥% من الناتج المحلي ٢٠٢٤.	الفجوات الداخلية	-فجوة رقمية حادة (تغطية الإنترنت ٣٢% فقط في الريف -اعتماد على تصنيع أشباه	-نقص المهارات الرقمية (فقط ٢١% من القوى العاملة مؤهل رقميًا). -منافسة إقليمية شديدة مع سنغافورة.

	التكنولوجيا المالية (حوالات بقيمة ٧٢ تريليون دولار عبر WeChat Pay عام ٢٠٢٣).	-مركز إقليمي للتمويل الإسلامي الرقمي (٧٠% من شركات Fintech في آسيان).		الموصلات التايوانية/الكورية.	
البنية التحتية الرقمية	-شبكة G٥ الأكبر عالميًا (٢.٣ مليون برج ٢٠٢٤). -تصدير البنى التحتية الرقمية لمبادرة الحزام والطريق.	-تغطية 5G بنسبة ٩٧% في المناطق الحضرية. -مركز البيانات الوطني (NPDC) جذب استثمارات بـ ٣.٥ مليار دولار.	تحديات دولية	-صراعات تجارية مع الغرب (عقوبات على Huawei، TikTok). - شكوك حول أمن البيانات في مشاريع البنى التحتية بالخارج	-محدودية حجم السوق (٣٣ مليون نسمة) مقارنة بجيرانها -تردد المستثمرين بسبب القيود التنظيمية
التأثير الدولي	-اعادة تشكيل سلاسل التوريد عبر منصات مثل Alibaba --لهيمنة على تقنيات الجيل الخامس (Huawei في ٧٠ دولة)	-محور رقمي لدول آسيان عبر مبادرات My DIGITAL - جذب مراكز بيانات عملاقة (Google, Microsoft	مخاطر سيادية	تزايد العزلة التكنولوجية (حظر تصدير الرقائق المتطورة). -توترات حول العملة الرقمية (e-CNY)	-هجرة الكفاءات الرقمية لسنغافورة -تراجع القدرة التنافسية في التصنيع المتقدم
التأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية	-تعزيز التكامل مع آسيا/أفريقيا عبر استثمارات البنية التحتية. -تسريع التجارة الإلكترونية العابرة للحدود.	-تعزيز التكامل الآسياني (منصة ASEAN Digital Hub).	التأثير على العلاقات الدولية	-تصاعد التوترات التكنولوجية مع الولايات المتحدة. -مخاوف من التبعية الرقمية للدول النامية.	-التبعية للاستثمارات الأجنبية (٧٠% من البنية التحتية الرقمية بتمويل خارجي). -تحديات الانسجام التنظيمي مع معايير الاتحاد الأوروبي.

		-جسر بين الشرق والغرب في معايير التكنولوجيا			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية(MIIT) ، تقرير "صنع في الصين ٢٠٢٥ http://www.miit.gov.cn،

- خطة الاقتصاد الرقمي حتى ٢٠٢٥،معهد أبحاث الدولة لتكنولوجيا المعلومات،http://www.caict.ac.cn

-هيئة الإحصاء الصينية(NBS) ، تقرير الاقتصاد الرقمي٢٠٢٤، http://www.stats.gov.cn

-البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB، تقييم مشاريع الحزام والطريق الرقمي، https://www.aiib.org

-خطة My DIGITAL الرسمية ، وكالة التحول الرقمي الماليزية، https://www.mdec.my

- رؤية ماليزيا ٢٠٣٠، وحدة التخطيط الاقتصادي EPU، https://www.epu.gov.my

-تقارير أمانة الآسيان، التكامل الرقمي في جنوب شرق آسيا،https://asean.org

-البنك الدولي،مؤشر التنمية الرقمية العالمية ٢٠٢٤،https://www.worldbank.org

- الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)،مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات،https://www.itu.int

-منتدى الاقتصاد العالمي، تقرير التنافسية الرقمية،https://www.weforum.org

ومن خلال الجدول يلاحظ ان الصين نجحت في التوسع الدولي واستطاعت من خلال الرقمنة الشاملة عززت مكانتها كـ "مصنع العالم الرقمي" ، لكن يقابله تحديات الاستقطاب الجيوسياسي، والفجوة بين الريف والحضر تهدد استدامة نموها الرقمي.

اما ماليزيا نجحت في تحويل نفسها لـ منصة إقليمية رغم صغر حجمها ، و التمويل الإسلامي الرقمي يميزها كجاذب للاستثمارات العربية/الإسلامية، لكن التحديات التي تقابلها هي نقص الكوادر المؤهلة وهذا قد يُعيق التأثير الأكبر على العلاقات الاقتصادية الدولية.

وفي اطار التأثير المشترك نجد ان كل من الصين وماليزيا اعتمدتا على مبادرات تعزز التأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال التحول الرقمي وتعتمدا تعزيز التكامل الآسيوي عبر مبادرات مثل "الحزام والطريق الرقمي" و."My DIGITAL"، وكلاهما عمدا إعادة هيكلة التجارة العالمية بالاعتماد سلاسل التوريد على المنصات الرقمية الصينية والماليزية.

في حين تصاعد التنافس على المعايير نجد معايير الصين قائم (التسيير المركزي)، اما ماليزيا على معايير الغرب (اللامركزية)

الخاتمة

يعد الاقتصاد الرقمي من ضرورات مواكبة التطورات العالمية وزيادة العلاقات الدولية اذ يسهم تفعيله واعتماده التحكم بالمعلومات وتوظيفها في خدمة القرارات والسياسات الاقتصادية في العراق والتخلص من اعباء الاقتصاد التقليدي لكن العراق يحتاج الى وضع الخطط الرقمية التي تسهم في زيادة التقدم التكنولوجي في مجال استخدام الاقتصاد الرقمي ، ووضع البنية التحتية اللازمة لتفعيلة ، فضلاً عن ضرورة انشاء المراكز البحثية للوصول الى اهداف الاقتصاد الرقمي وهو جزء اساس لمواكبة التطورات العالمية.

كما يعد الاقتصاد الرقمي احد السبل الضرورية لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية الداخلية وتعزيز العلاقات التجارية على الصعيد الدولي وزيادة الاندماج بالاقتصاد العالمي والوصول للأسواق العالمية والقضاء على التخلف الاقتصادي الذي يعاني منه العراق نتيجة توالي الحروب والازمات ، الامر الذي يتطلب اعتماد اليات وطنية للوصول للأهداف الدولية وهي التنمية الاقتصادية وتعزيز علاقات الدولة الاقتصادية على الصعيد العالمي كوضع القواعد القانونية والبنية التحتية كالأنترنت وتطويره في مجال الاستخدام في المعاملات الاقتصادية الدولية مما يسهل عمليات التبادل التجاري الدولي والاستثمارات الدولية.

وفي خضم التحول العالمي المتسارع نحو الرقمنة، بات الاقتصاد الرقمي أحد المحركات الأساسية لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث لم تعد الروابط بين الدول تُبنى فقط على تدفقات السلع والخدمات التقليدية، بل على شبكات المعلومات والتقنيات والبنى التحتية الرقمية، وقد أظهرت هذه الدراسة من خلال المقارنة بين تجربتي الصين وماليزيا، أن تبني الاقتصاد الرقمي لا يقتصر على تحفيز النمو الداخلي، بل يلعب دوراً حاسماً في تعزيز الانخراط الدولي والتأثير في النظام الاقتصادي العالمي.

ففي الحالة الصينية، تَبيَّن أن الاستثمار الضخم في التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي، وسلاسل الكتل (البلوك تشين)، ومنصات التجارة الإلكترونية، مكَّن الصين من فرض نفوذها الاقتصادي عبر مبادرات رقمية عابرة للحدود مثل "الحزام والطريق الرقمي"؛ مما أدى إلى توسيع شبكات التعاون الدولي وزيادة الاعتماد المتبادل بينها وبين العديد من الدول. بينما أظهرت ماليزيا نموذجاً متميزاً لدولة نامية تستثمر بذكاء في البنية التحتية الرقمية والتعليم التقني لتعزيز قدرتها التنافسية، حيث أتاحت المنظومات الرقمية الماليزية توسيع صادرات الخدمات التكنولوجية، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المبنية على الثقة بالبنية الرقمية الآمنة والفعالة.

وتشير النتائج إلى أن الاقتصاد الرقمي يسهم في إعادة تشكيل ميزان القوى الاقتصادية العالمية، ويعزز من مرونة العلاقات الاقتصادية الدولية، شريطة أن تُدعَّم هذه التحولات بسياسات حكومية رشيدة، واستراتيجيات مستدامة، وشراكات دولية قائمة على تبادل المعرفة والتكنولوجيا. كما تؤكد الدراسة على أن نجاح أي تجربة رقمية مرهون بمدى تكامل الجهود في تطوير البنية التحتية الرقمية، وبناء الكفاءات البشرية، وضمان أمن البيانات وحرية تدفقها.

المصادر والمراجع العربية

اولاً: الكتب

١. ابو بكر الهوش ،*استراتيجيات ادارة المعرفة* ،ط١،القاهرة : مجموعة النيل العربية ،٢٠١٦.
٢. دميثان المجالي ، اسامة عبد المنعم ، *التجارة الالكترونية* ،ط١،الأردن-عمان: دار وائل للنشر ، ٢٠١٣.
٣. فاتن عبد الاول منشي ، *الاقتصاد المعرفي : رؤية للاستدامة بالوطن العربي* ، ط١، الجيزة: مركز الخبرات المهنية للادارة،٢٠١٩ .
٤. فريد النجار ،*الاقتصاد الرقمي* ،ط١ ، مصر : الدار الجامعية ،٢٠٠٧ .
٥. فليح حسن خلف ، *اقتصاد المعرفة* ، ط ، الاردن : عالم الكتب الحديث ، ٢٠٠٧ .
٦. محمد امين الرومي ، *المستند الالكتروني* ، مصر: دار الكتب القانونية ،٢٠٠٨.
٧. هاشم الشمري ، ناديا الليثي ، *الاقتصاد المعرفي* ، ط١ ، عمان : دار الصفاء ،٢٠٠٨ .

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١. خديجة عبيد ، "دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة: دراسة حالة دول جنوب شرق اسيا"، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجزائر: جامعة فرحات عباس لطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،٢٠١٣-٢٠١٤.
٢. زينب هادي نعمة، "تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة (١٩٩٩-٢٠١٣) مع الإشارة للعراق"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٥.
٣. مرابطي وسام ، "اليات التسويق عن بعد في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي"، رسالة ماجستير عير منشورة ، جامعة ام البواقي ، ٢٠١٥.

ثالثاً: البحوث والدوريات العلمية

١. منير بن عيسى ، سمية موري ، "التكنولوجيا المالية الاسلامية ..ثورة التمويل الرقمي :التجربة الماليزية"، *مجلة دراسات اقتصادية ، الجزائر : جامعة الجفلة*، المجلد ١٦،العدد ٢ ،(٢٠٢٢).
٢. وفاء حرمة، سيف الدين تلي، "واقع المنصات الرقمية للتجارة الالكترونية "منصة امازون الرقمية انموذجاً""، *مجلة المدبر، عدد خاص بالملتقى الدولي حول اقتصاد المنصات الرقمية فرص وتحديات ، الجزائر: المدرسة العليا لتسيير والاقتصاد الرقمي*، المجلد ٩،(٢٠٢٢).
٣. اثير هاني حرز ، "الاقتصاد الرقمي والتحولات في العلاقات التجارية الدولية :دراسة تأثيرات التقنيات الحديثة على السياسات التجارية"، *المجلة السياسية الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام*، العدد ٦١، (٢٠٢٤).
٤. بريش عبد القادر ، زيدان محمد ، "دور البنوك في تطوير التجارة الالكترونية"، *الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير* ،(٢٠٠٤).

٥. بسبع عبد القادر، "تقييم تجربة التحول الرقمي في السعودية وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠ خلال جائحة كورونا"، *مجلة ابحاث ، الجزائر : جامعة الجلفة* ،المجلد ٧، العدد٢، (٢٠٢٢).
٦. كمال منصوري ، عيسى خليفي ، "اندماج البلدان العربية في اقتصاد المعرفة _المقومات والعوائق"، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الجزائر: جامعة الشلف* ، العدد ٤٠ ، (٢٠٠٦).
٧. المعهد العربي للتخطيط ، "الامكانات التكنولوجيا والنمو الاقتصادي" ، العدد ٩٥ ،السنة ٩، (٢٠١٠).
٨. موساوي سعاد تقرورت محمد ، "قراءة في مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الصين ، مجلة الابحاث الاقتصادية"، *الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير* ،المجلد ٦، العدد١،(٢٠٢٣).
٩. "نحو افاق جديدة للتعاون الاقتصادي والمالي العربي"، *مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان: مؤتمر بيروت*، العدد ٢٣٩، (٢٠٠٠).
١٠. نضال مرجانة، سماح طلحي، "نموذج التحول الرقمي في سنغافورة: إنجازات ودروس مستفادة"، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، الجزائر :جامعة العربي بن مهدي بأم البواقي*، المجلد ١١ العدد٢ (٢٠٢٤) .
١١. نعيمة يحياوي، "التجارة الالكترونية واثارها على اقتصاديات الاعمال العربية"، *مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة مخبر*،العدد٢ (٢٠١٠).

رابعاً: الوثائق

١. منظمة العمل الدولية، تحقيق العمل اللائق في اقتصاد المنصات ، مؤتمر العمل الدولي ،الدورة ١١٣، البند الخامس من جدول الاعمال،ط١،(جنيف: مكتب العمل الدولي،٢٠٢٤).
٢. وزارة التجارة الخارجية ، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة مع كوريا الجنوبية ،(ابو ظبي : ادرة التحليل والمعلومات التجارية ،٢٠١٠) ، ص١١ .
٣. المواد رقم (٨-١٢-١٦) من قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠ ، الجريدة الرسمية لدولة الامارات ،العدد ٢٥٨ .

خامساً: التقارير

١. الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية (الواقع والتحديات) ،تقرير الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية،(الرياض: مركز البحوث والمعلومات،٢٠٢٢) .
٢. تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤ ، الشباب وتوطين المعرفة –دولة الامارات العربية المتحدة ، برنامج الامم المتحدة الانمائي) دبي: دار الغرير للطاعة والنشر ، ٢٠١٤) .

سادساً: شبكة المعلومات الدولية الانترنت

١. ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، نحو اقتصاد رقمي منضبط ،"مقال" ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https:\\www.aliqtisadalislami

٢. استراتيجية الصين الرقمية :خطوة نحو تشكيل قواعد النظام التكنولوجي العالمي ، "بحث" ، مركز الامارات للسياسات ،وحدة دراسات الصين ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https//www.eps.ae .
٣. الاقتصاد الرقمي في السعودية يرسم المسار نحو المستقبل ، "تقرير" ،الوئام ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.alweeam.com .
٤. اقتصاد دولة الامارات :الاقتصاد الرقمي، البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي :https\\www.u.ar.
٥. الامم المتحدة ، لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري ، نصوص الاونسيترال وحالتها للتجارة الالكترونية :النصوص التوضيحية ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https//www.uncitral.un.org .
٦. الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التنمية والتجارة في السياق الرقمي، "تقرير"، ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،متاح على الرابط الاتي : https\\www.unctad.org .
٧. اياد مرعي ،نقلة نوعية للاقتصاد الرقمي السعودي في ٢٠٢٤، "تحقيق"، صحيفة الشرق الاوسط ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.aawsat.com.
٨. تقرورة محمد ، متناوي محمد ، الاقتصاد الرقمي واشكالية التجارة الالكترونية في الدول العربية ، "ورقة عمل"، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي :https\\www.ratoulrecher.arabblogs.com
٩. سارة عبد العزيز سالم، قوة الابتكار: لماذا هيمنت شركات التكنولوجيا الكبرى على الاقتصاد العالمي، "دراسة"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https:\\www.futureuae.com.
١٠. عادل عبد الصادق، منظمة التعاون الرقمي : اليه جديدة نحو التنمية المستدامة، "مقال"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)،متاح على الرابط الاتي:https\\www.acpss.ahram.org.eg .
١١. ماي ديجتال ..خطة ماليزيا الطموحة للتحول الرقمي ،"مقال" ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https//www.awlan.com .
١٢. محركات الابتكار: كيف نجحت سنغافورة في تحقيق حكومة رقمية قائمة على الابتكار، "مقال" ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https:\\www.ibtekr.org
١٣. مركز محمد بن باشر للابتكار الحكومي :خطة العمل الماليزية للتحول الرقمي بحلول ٢٠٣٠ (ماي ديجيتال) ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي :https//www.ibtekr .org

١٤. نورا الامير ،التجربة الاماراتية الرقمية نموذج رائد لحكومات المستقبل ، "تقرير" ، البيان ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.albayan,ae.

١٥. يي وو ، فهم الاقتصاد الرقمي في الصين :السياسات والفرص، "مقال"، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https\\:www.china-briefing.com .

سابعاً: المصادر والمراجع الانكليزية

Books

1. Bartholomew M. Nyagetera ,Malaysian Economic Development : Some Lessons for Tanzania , Utafiti , special lssue.vol4.(University of Dar es Salaam, journal of the Faculty, 1998-2001).
2. Callon L.D. ,Competitive Advantage through information technology ,(New York ,Mc Graw-Hill,1996).
3. Jacob Wibom Wwsterbrg ,Linn Tagesson ,Katja Kotala ,Us E-commerce Market Report :Aguide to entering the us and growing your Nordic e-conommerce business(New york :business Sweden,2022).
4. Karim Merhej,Digital transformations in the middle East and North Africa: a review of Egypt ,Saudi Arabia and the UNITED Arab Emirates ,"working paper, (Issam fares institute ,University of Beirut,2021) .
5. M.Gercke , understanding cyber crime , ITU telecommunication development sector , 2nd edition , 2011 .
6. Ray, G. Lakshmanan ,T.R. Aderson ,increasing returns to scale in affluent khowlede-rich economies : growth and chang ,(2002).
7. Tina Highfill , Christopher Surfield ..New and revised statistics of the digital economy 2005-2021 ,bureau of economic analysis ,(U.S department of commerce,2022).

International information network;

1. Alexander Al-Haschimi ,Apostolos Apostolou ,Martino Ricci , China's path to normalization in the aftermath of the COVID-19 pandemic ,(European Central Bank,2020),https//www.ecb.europa.eu .

2. Jorge Arbache ,Seizing the bene fits of the digital economy for development ,ICTSP opinion , 28 Septmber 2018,https:\\www.voxeu.org
3. Walter Brenner ,what is digital economy? unicorns ,https\\www.deloitte .com.

Scientific research and periodicals

1. Keith Smith ,what is the "knowledge economy" knowledge – intensive industries and distributed- knowledge bases ,oslo ,may 2000,pp.2-5 ,available at :htpps:\\www.ebusinessforum.gr.
2. Shaji George , A Sagayarajan fernaando ,the digital transformation : Key attributes and challenges,the international journal of analytical and experimental model analysis VOL:11,ISSUE3,(UGC Approved Journal Group ,2019.
3. Vladislav V.Fomin ,John L.King .Sean T. Mcgann,Diffusion and impacts of E-commerce in the United States of America: Results from an industry survey ,communications of the association for information systems ,V.16,(communications of the association for information systems 16,